2512 ام

0560

التوزيع : عام
E/ECWA/45
٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٧
الاصل : بالانكليزية

UNITED NATIONS
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
الدورة الرابعة
١٨ - ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٧
جدة ، المملكة العربية السعودية

البند ٦ (أ) من جدول الاعمال المؤقت

التقرير المرحلي
عن تنفيذ برنامج العمل

77-804

١- ما زال تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ يتأثر سلبيا من جراء استمرار الحرب الاهلية في لبنان، التي تشغل القسم الاكبر من الفترة المستعرضة. وأسفر تمديد فترة ترحيل الموظفين وتجميد اعمال التوظيف الجديدة عن عرقلة سرعة التقدم المرغوبة في تنفيذ برنامج العمل. وبالتالي كان لا مفر من الانحراف ببعض الشيء عن برنامج العمل مما ادى الى ارجاء بعض المشاريع الى فترة السنتين القادمة (انظر الوثيقة E/ECWA/44). ورغم الصعوبات التي ووجهت في هذه الظروف فقد نجحت الجهود المبذولة في احراز تقدم ملحوظ في اطار معظم البرامج الاساسية للجنة.

٢- وفيما يلي سرد موجز للنشاطات الرئيسية التي اضطلعت بها شعب / وحدات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في نطاق مختلف البرامج الاساسية و/أو فروع برامج اللجنة منذ دورتها الاخيرة :

ألف : شعبة التخطيط الانمائي

٣- نعرض فيما يلي أوجه النشاط الرئيسية التي تم الاضطلاع بها في نطاق البرامج الاربعة لدى شعبة التخطيط الانمائي اثناء الفترة المستعرضة.

٤- أعدت الشعبة في نطاق برنامج التخطيط والاسقاطات والسياسات الانمائية، الخطوط العريضة للتقرير الاقليمي الذى يتناول عملية السنتين الثالثة لاستعراض وتقييم مجموع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (المشروع ٤/١/٣، E/ECWA/28). وكانت الشعبة، بالاضافة الى اسهاماتها الاساسية في هذا التقرير من خلال برامجها الاربعة، مسؤولة عن عملية التحرير والتوحيد الجوهرية للتقرير الآنف الذكر، بتضمينه اسهامات مختلف الشعب الاساسية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (انظر الوثيقة E/ECWA/49).

٥- تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د-٣٠)، وبالتعاون مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مقر الامم المتحدة، بدأت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا باعداد "دراسات عن الاتجاهات والتنبؤات الطويلة الاجل في الانماء الاقتصادى"، في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. ويحظى اعداد الدراسات عن هذه الاتجاهات الطويلة الاجل في المنطقة بأهمية كبيرة ايضا من قبل لجنة التخطيط الانمائي و"مشروع عام ٢٠٠٠"، الذى شرعت به ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحت اشراف البروفسور ليونتييف. وقد حضر

رئيس شعبة التخطيط الانمائي كلّا من الدورة الثانية عشرة للجنة التخطيط الانمائي (٢٩ آذار/مارس- ٧ نيسان/ ابريل ١٩٧٦) وحلقة ليونتييف الدراسية (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦) في مقر الامم المتحدة .

٦- ويجرى العمل على قدم وساق في مشروع هجرة الكفاءات ، في منطقتي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا على حد سواء . وقد وضعت الترتيبات مع الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا لكي يشمل النشاط البلدان العربية في افريقيا . (انظر الوثيقة E/ECWA/45/Add.1) .

٧- ومن قبيل متابعة تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الاول المقدم الى الدورة الثالثة للجنة ، وكما هو مطلوب في قرار اللجنة ٢٣ (د-٣) بشأن الحوار العربي- الاوروبي ، اجريت مباحثات مستفيضة مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن مجالات المساعدة المحتملة التي يمكن ان تقدمها اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، وبشأن سبل ووسائل التعاون بين المنظمتين في المسائل ذات الصلة بالحوار . وقد تركزت المباحثات على ثلاثة مواضيع رئيسية عامة ، وهي التجارة ونقل التكنولوجيا والنقل . واجريت المباحثات بهذا الشأن ايضا مع الشعب النظيرة في اللجنة الاقتصادية لاوروبا التابعة للامم المتحدة ، بغية تنسيق الجهود في مختلف المجالات المتصلة بالحوار (انظر الوثيقة E/ECWA/45/Add.2) .

٨- وساهمت شعبة التخطيط الانمائي مساهمة فعالة في مؤتمر انماء الاردن ، بتقديمها دراسة عن الخطة الخمسية في الاردن (١٩٧٧-١٩٨١) ، وقامت بدور المقرر للجنة الاقتصادية في المؤتمر ، وأعدت تقرير هذه اللجنة .

٩- واشترك موظف اداري من الشعبة ، في نطاق برنامج التخطيط والاسقاطات والسياسات الانمائية ، كعضو في فريق المهمة الذي انشئ لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من اجل تنفيذ قرار اللجنة ٢٧ (د-٣) بشأن " دراسة عامة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني " ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٢٦ (د-٦١) بشأن " تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني " (انظر الوثيقة E/ECWA/43) .

١٠- وقامت شعبة التخطيط الانمائي باعداد مذكرة وجيزة لاجتماع الاعضاء التنفيذيين في دورة كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ تتناول استعراض آخر التطورات داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها بالنسبة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١١- وفي اطار برنامج التجارة الدولية والانماء ، قامت شعبة التخطيط الانمائي بدور المنسّق في نطاق اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالنسبة للعمليات الخاصة بالمشروع الاقليمي بشأن " المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف " ، بما في ذلك توفير الدعم الاساسي .

١٢- وفي اطار المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، أعدت شعبة التخطيط الانمائي دراسة تحليلية عن " هيكل الحواجز التجارية التي تواجه المنتجات ذات الاهمية التصديرية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ثلاث أسواق متقدمة " . وقد تمدد العمل على هذه الدراسة خلال عام ١٩٧٧ . ومن المزمع عقد حلقة دراسية اقليمية في اطار هذه الدراسة في النصف الاول من عام ١٩٧٧ .

١٣- وتابعت الشعبة المذكورة تجميع المعلومات وتبويبها وتحليلها عن حركة التجارة والمدفوعات في البلدان الاعضاء . وجرى اعداد تقرير مرحلي ، في اطار عملية السنتين الثالثة لاستعراض وتقييم مجموع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، عن الانجازات التي حققتها بلدان المنطقة في مجال تنفيذ اهداف واغراض هذه الاستراتيجية في ميدان التجارة (انظر الوثيقة E/ECWA/49) .

١٤- ويجرى العمل على قدم وساق في وضع الدراسة عن " تحرير الحواجز غير الجمركية " ، التي تؤثر على الصادرات من المنطقة . ومن المتوقع ايضا الاضطلاع بالعمل في اعداد الدراسة بشأن " التوسع التجاري والتكامل الاقتصادي " وبصفة خاصة ما يتصل بتحديد الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الاطراف القائمة في المنطقة وتحليلها .

١٥- وفي نطاق برنامج التمويل والادارة الانمائيين ، استمر العمل في اعداد وجائز المالية العامة للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وفي تنفيذ مشروع " تقييم اجهزة الميزانية والممارسات الحكومية في البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والحاجة الى الاصلاح " (البند ٤/٢/٢ (أ) ، E/ECWA/28) . ويجرى الاعداد للقيام بعملية مسح اقليمية في اطار هذا المشروع في اواخر عام ١٩٧٧ .

١٦- وعطفا على البند ١٥ اعلاه ، وكجزء من متطلبات المشروع ٤/٢/٤ في برنامج عمل شعبة التخطيط الانمائي في هذا الميدان (E/ECWA/28) ، جرى اعداد وثيقة مشروع من اجل " اجتماع فريق العمل المعني بتصنيف الميزانية ومواءمة الميزانية مع الخطة والادارة في بلدان غربي آسيا " الذى ستعقده شعبة التخطيط الانمائي . وقد عرضت وثيقة المشروع لكي يموّل بموارد من خارج الميزانية من قبل " وكالة الانماء الدولية الدانمركية " . ويجرى العمل لاعداد هذا الاجتماع الذى سيعقد في مطلع السنة المقبلة .

١٧- واعدت شعبة التخطيط الانمائي مذكرة تفصيلية عن " مواطن المشاكل الرئيسية في اجهزة التمويل والادارة الانمائية اللبنانية " ، للنظر فيها وادراجها في برنامج الاعمار لفترة ما بعد الحرب الاهلية في لبنان .

١٨- وبناء على طلب الحكومة اللبنانية ، تم تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة فيما يتعلق باعداد القانون الخاص بانشاء " مجلس الانماء والاعمار اللبناني " ، وذلك في اطار الجهاز الحكومي الذى سيحل محل وزارة التصميم .

١٩- وانجزت شعبة التخطيط الانمائي التقرير عن عملية المسح الشاملة لاستعمال الحاسبة الالكترونية واساليب الادارة المعتمدة على الحاسبة الالكترونية في بلدان غربي اسيا كيما تقدمه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية الى البلدان الثلاثة المعنية، وهي الاردن والكويت والجمهورية العربية السورية . ومن اجل رسم صورة اقليمية كاملة، وتقييم الاحتياجات القومية والاقليمية الشاملة ، وانماء النشاطات الضرورية المتصلة بهذا الميدان السريع التطور، تدرس اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في نطاق برامجها المختصة مسألة توسيع نطاق عملية المسح لكي تشمل ايضا بلدانا اخرى في المنطقة .

٢٠- وقامت الشعبة، في اطار هذا البرنامج ، بتمثيل الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الدورة السادسة عشرة للجنة البرنامج والتنسيق التي نظرت ،بين امور اخرى ، في خطة اللجنة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٧٨-١٩٨١ . وأعدت نصيب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في " التحليل الخاص" الوارد في المجلد الاول من خطة الامم المتحدة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٧٨-١٩٨١ ،والذى صدر فيما بعد بوصفه الوثيقة (A/31/6/Add.1/Corr.5) .

٢١- وتم اعداد الدراسة الخلفية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن تشجيع التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ،في ضوء اعلان مانيلا وتطوير وتنفيذ برنامج العمل من اجل تشجيع التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ،الذى اقر اثناء الاجتماع الوزارى الثالث لـ " مجموعة الـ ٧٧ " . وقد حددت هذه الدراسة مختلف مجالات تشجيع التعاون الاقتصادى فيما بين بلدان المنطقة وبين هذه البلدان والبلدان النامية الاخرى واقترحت المشاريع المحددة المقابلة لها .

٢٢- وفي نطاق هذا البرنامج قامت الشعبة بتمثيل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في اجتماع ممثلي اللجان الاقليمية في مقر الامم المتحدة ،وساهمت في اعداد وثيقة الموقف المشترك بعنوان " برنامج العمل من اجل التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية : مساهمة اللجان الاقليمية التابعة للامم المتحدة " . ومن ثم تقدم الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ،نيابة عن الامناء التنفيذيين للجان الاقليمية ،الى مؤتمر " مجموعة الـ ٧٧ " بشأن التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ،الذى عقد في مكسيكو سيتي ، ٩ - ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

٢٣- وبمقتضى هذا البرنامج ، قدمت شعبة التخطيط الانمائي المساعدة الى وحدة البرنامج والتنسيق في القيام، بين امور اخرى ،بالعرض الشامل لبرنامج عمل وأولويات اللجنة لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ وفي تنسيق هذا البرنامج واعطائه الصيغة النهائية . ويقدم البرنامج المذكور الى الدورة الرابعة للجنة في الوثيقتين (E/ECWA/44) و (E/ECWA/44/Add.1) . علما بان مختلف الشعب الاساسية في الامانة العامة قد اضطلعت كليا باعداد برامجها الاساسية، وذلك اثر انتقال الامانة التنفيذية مؤقتا الى عمان ،الاردن .

٢٤- كما اشتركت الشعبة في اطار هذا البرنامج ايضا في الاعمال التحضيرية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن الاجتماع الاقليمي المقبل عن التعاون التقني بين بلدان غربي آسيا تمهيدا لعقد المؤتمر العالمي بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٧٨، وأشرفت على هذه الاعمال . ويشمل العمل المنجز رسم الخطوط العريضة التفصيلية للدراسة الرئيسية الخلفية التي وضعها خبير استشاري للاجتماع الاقليمي ، المزمع عقده في الكويت في شهر أيار/ مايو ١٩٧٧ ، كما يشمل مراجعة المسوّدة الاولى لهذه الدراسة .

٢٥- وأعدت الشعبة الدراسات الوجيزة الاساسية الخاصة باجتماع الامناء التنفيذيين للجان الاقليمية في دورة كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، والذي يتناول مواضيع مثل التعاون (الاقتصادي والتقني على حد سواء) بين البلدان النامية ، والتعاون ما بين الاقاليم فيما يتعلق ببرنامج العمل في ميدان الشركات عبر الوطنية ، والتعاون بين الامانات التنفيذية للجان الاقليمية ، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د- ٣٠) .

٢٦- لقد استطاع المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة ، رغم الظروف في لبنان ، أن يتابع انشطته خلال الفترة المستعرضة . فموظفوه الدوليون ، سعيا منهم وراء بلوغ اهدافه ، تابعوا العمل اولا في بيروت ثم في دمشق المجاورة مما جعل من الممكن انجاز ما يلي :

أ) البرامج التدريبية

١- البرنامج المركزي :

لقد نظم (المشروع الاقليمي) برنامجا تدريبيا مركزيا في دمشق من ١ أيار/مايو ١٩٧٦ حتى ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٦ . والبرامج المركزية مصممة لتعريف موظفي المالية من مستوى اتخاذ القرارات بأسس المالية العامة والمشاكل العملية المتعلقة بها . ولقد اشترك بالبرنامج موظفون ماليون كبار من بلدان المنطقة الثلاثة المستفيدة اى من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية و سلطنة عمان ، بالاضافة الى موظفين ماليين من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين . ويجب ان يلاحظ هنا ان المشتركين من البلدين الاخيرين قد موّلوا من قبل حكوماتهم . ان المواد التي اعطيت هي : مقدمة للمالية العامة ، الموازنة الحكومية ، الايرادات العامة ، الضرائب ، الادارة الضريبية ، المحاسبة الحكومية ، المحاسبة التجارية ، المرافق والمؤسسات العامة ، الدين العام ، مبادئ التنمية الاقتصادية ، مبادئ التخطيط . كما نظمت جلسات عمل وندوات بحث خلال البرنامج ايضا . ولقد ساعد عشرة من الخبراء المعروفين في حقل المالية العامة خبراء المشروع الاقليمي في تنفيذ البرنامج التدريبي .

٢- برامج التدريب المحلية

ان هذه البرامج مصممة خصيصا لسد الحاجات المحلية، ومخصصة بصورة رئيسية للانشطة العملية في حقل المالية العامة في كل من البلاد التي يخدمها (المشروع الاقليمي) وقد نظمت خلال الفترة موضوع البحث ثلاثة من هذه البرامج كما يلي :

- البرنامج التدريبي في عدن

لقد نظم برنامج تدريبي في عدن للفترة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٧ - ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٧، وخصص هذا البرنامج بصورة كاملة، بناء على طلب وزارة المالية، للتشريع الجمركي والادارة الجمركية . وقد اشترك في هذا البرنامج خمسة وثلاثون موظفا من مستوى الاشراف في وزارة المالية والمديرية العامة للجمارك وشمل المواد التالية : التشريع الجمركي، الرسوم الجمركية، القضايا الجمركية، التنظيم الداخلي لادارة الجمارك، نظام الادارة الجمركية، تنظيم سلاح الجمارك، تنظيمات المنطقة الحرة، التعريفة الجمركية وشروحها .

- البرنامج التدريبي في مسقط

لقد نظم برنامج تدريبي في مسقط خلال الفترة ٩ نيسان/ابريل الى ١٨ ايار/مايو ١٩٧٧ . ويشمل البرنامج المواد التالية : الموازنة العامة، المحاسبة الحكومية، المحاسبة التجارية، المخازن والمشتريات الحكومية . ويشترك خمسة وخمسون متدربا في هذا البرنامج، عشرون منهم اختيروا من المستوى الاشرافي وخمسة وثلاثون من المستوى تحت الاشرافي ويحضر كل من الفريقين فصولا منفصلة وتعالج له المواضيع بصورة مختلفة .

- البرنامج التدريبي في صنعاء

لقد نظم برنامج تدريبي في صنعاء خلال نيسان/ ابريل - ايار/مايو ١٩٧٧ يشمل المواضيع التالية : الضرائب، المحاسبة الحكومية، المحاسبة التجارية، المخازن والمشتريات الحكومية . و يشترك فيه خمسة وثلاثون متدربا من المستوى الاشرافي وخمسة وثلاثون آخرون من المستوى تحت الاشرافي . ولكل فريق فصوله المنفصلة والمعالجة المختلفة للمواضيع المعطاة له .

ب) الزيارات الميدانية

لقد قام خبراء المشروع الاقليمي بزيارات ميدانية لكل من البلدان الثلاثة التي يشملها المشروع خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٦ زاروا فيها الادارات المختلفة في وزارات المالية وهيئات الخدمة المدنية رامين الى التوصل الى معرفة مباشرة للمشاكل المحلية والى الحصول على المعلومات الضرورية ثم اجتمعوا الى المسؤولين الكبار لمناقشة ما

وجدوه وتنظيم البرامج التدريبية والخدمات الاستشارية المنتظرة .

ج) الخدمات الاستشارية

١- بناء على طلب وزارة المالية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، قدم المشروع الاقليمي خدمات استشارية في مجال التشريع الجمركي والادارات الجمركية في اوائل آذار/مارس ١٩٧٧ . وكانت هذه الخدمات متابعة وتكملة للخدمات المقدمة قبل سنة في نفس المجال .

٢- بناء على طلب المديرية العامة للمالية في سلطنة عمان بدأ المشروع الاقليمي دراسة عن الوضع الحالي للمديرية العامة للمالية وتقييما لدورها وأنشطتها في ضوء النظام المالي الجديد في السلطنة . وستتابع هذه الخدمات مرة اخرى في الربع الاخير من عام ١٩٧٧ .

٢٧- وفي اطار برنامج القوى العاملة والادارة والعمالة ، قامت الشعبة باعداد وخدمة الاجتماع التحضيري المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن مؤتمر العمالة العالمي الذي عقد في تونس من ٤ الى ٧ ايار/مايو ١٩٧٦ (١) . وقد شمل ذلك وضع دراسة عن " مشاكل مختارة في مجال العمالة في بلدان غربي آسيا " تم تقديمها الى الاجتماع كما شمل الاشتراك في اعداد التقرير النهائي الذي تضمن توصيات الاجتماع الى المؤتمر العالمي الثلاثي الاطراف المعنى بالعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي ، والتقسيم الدولي للعمل . وقد حضر احد موظفي شعبة التخطيط الانمائي هذا المؤتمر الذي عقد في جنيف من ٢ الى ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٦ والذي أعد " اعلان المبادئ و برنامج العمل " .

٢٨- وبناء على طلب حكومة لبنان ، تم تقديم المساعدة اليها ، ضمن حدود اختصاص البرنامج . وقد جرى تعيين احد موظفي البرنامج كممثل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في اللجنة العليا للاغاثة التي شكلتها الحكومة اللبنانية .

٢٩- ومثلت الشعبة ، في اطار هذا البرنامج ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في المؤتمر السنوي السادس لمنظمة العمل العربية ، الذي عقد في الاسكندرية (جمهورية مصر العربية) من ٦ الى ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٧ . كما شاركت مشاركة فعالة في الحلقة الدراسية عن " السكان والعمالة والانماء " التي انعقدت في عمان من ٤ الى ٧ نيسان/ ابريل ١٩٧٧ برعاية المجلس القومي للتخطيط في المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة العمل الدولية ، والتي اشترك فيها مندوبون من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ، ومنظمات دولية واقليمية اخرى . وقد جرى اعداد دراسة عن " العمالة والانماء " ، وقدمت فيما بعد الى الحلقة الدراسية للنظر فيها .

---

(١) لم يقدم تقرير كامل عن هذا النشاط الى الدورة الثالثة للجنة نظرا لحدوثه قبل انعقادها مباشرة .

٣٠- وكجزء من العملية المستمرة لتتبّع التطورات في المنطقة، قامت الشعبة، من ضمن الانشطة الاخرى، باعداد تقرير يستعرض الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع التشديد بصفة خاصة على الفترة الاخيرة. ويشمل هذا التقرير نمو الانتاج، والاسعار، والتطورات القطاعية (الزراعة، والصناعات الانتاجية، والنفط) والتجارة الخارجية والمدفوعات، والتخطيط، والحالة الاجتماعية والتعاون الاقليمي وبين الاقاليم. وبالاضافة الى ذلك، جرى اعداد دراسة وجيزة عن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية، بمناسبة اجتماع الامناء التنفيذيين الذى انعقد في تموز/يوليو ١٩٧٦.

٣١- وعملت الشعبة، في ظروف جدّ صعبة، على ترتيب ذهاب ثلاثة خبراء (احدهم في مجال التخطيط الانمائي، والآخر في مجال انشاء معاهد تدريبية للموارد المعدنية، والثالث في مجال تصدير المنتجات البحرية) الى عدن، في اوقات مختلفة ولفترات مختلفة، بهدف تقديم المشورة الى الحكومة حول التدابير الملائمة في هذه الميادين الثلاثة.

٣٢- وتم توقيع اتفاق بين المدير التنفيذى للمركز المعنى بالشركات عبر الوطنية والامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بغية انشاء وحدة مشتركة خاصة بالشركات عبر الوطنية. وتم الاتفاق على حجم الهيئة المذكورة وتلوينها وبرنامج عملها. وسيجرى تأمين الموارد المطلوبة لانشطتها من المركز في مقر الامم المتحدة (انظر E/ECWA/44/Add.1). وستمارس الوحدة عملها ضمن هيكل شعبة التخطيط الانمائي. وقد حضر رئيس الشعبة المذكورة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي اجتماعا مشتركا بين الوكالات حول هذا الموضوع في مقر الامم المتحدة في نيويورك.

٣٣- واتخذ الامين التنفيذى، انسجاما مع قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٢٤ (د-٣)، تدابير عاجلة حالما توقفت الاعمال العدائية، في سبيل "تقديم كل مساعدة ممكنة للتنسيق بين الجهود المبذولة من اجل اعادة تعمير وانماء لبنان". واستجابة لطلب الحكومة اللبنانية، عزّز الامين التنفيذى موظفي اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا الموجودين في بيروت باعادة شعبة التخطيط الانمائي الى بيروت في سبيل تسهيل تقديم الخدمات الاستشارية التي تطلبها رسميا الحكومة اللبنانية في اطار المساعدة التي تقدمها منظومة الامم المتحدة الى لبنان.

٣٤- وبادر الامين التنفيذى، مع رئيس شعبة التخطيط الانمائي، الى اجراء مشاورات موضوعية مكثفة مع الحكومة اللبنانية في سبيل تقديم مساعدة فورية ملحّة الى لبنان. وبناء على طلب رئيس الوزراء، اعد رئيس شعبة التخطيط الانمائي طلبا (وثيقة مشروع) بشأن ارسال فريق استشارى متعدد الاختصاصات تابع للامم المتحدة الى لبنان مهمته (أ) القيام بعمليات مسح سريعة ودراسات للاوضاع من اجل اتخاذ قرارات عاجلة تتعلق بالسياسة العامة حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي هي مثار اهتمام السلطات اللبنانية، (ب) ان يكون بمثابة نواة لاعداد خطة لبنان المتوسطة الاجل الشاملة (ج) ان يمهّد الطريق لدراسات حول آفاق نمو لبنان على المدى الطويل والاختيارات الواسعة المتاحة له للنمو، في ظروف الاستقرار الاقتصادى

والاجتماعي . واستطاعت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بواسطة موظفيها و مستشاريها الاقليميين ، وتحت اشراف رئيس شعبة التخطيط الانمائي ، ان تقدم المساعدة في مجال انشاء مصرف الاسكان ومجلس الانماء والاعمار . وفي الحالة الاخيرة ، انضم موظف كبير من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مقر الامم المتحدة لتقديم المشورة اللازمة . وفضلا عن ذلك ، قدمت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشورتها بشأن اعادة تشغيل و بناء شبكة السكك الحديدية في لبنان ، و تواصل تقديم خدماتها الاستشارية من خلال اشتراكها في لجنة اغاثة لبنان وفي اللجنة التحضيرية المختصة بعمليات مصرف الاسكان . واخيرا ، فان اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، عملا بتعليمات الامين التنفيذي ، وضمن حدود القيود المفروضة على الموارد ومتطلبات برامجها ، ستواصل ايلاء لبنان اولوية الاعتبار (انظر E/ECWA/48) .

باء : شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة

٣٥- تركزت النشاطات في نطاق برنامج الزراعة لدى اللجنة بصفة رئيسية على فروع البرنامج الخمسة التالية :

٣٦- انشاء نظام بيانات موثوق : اقتصرت الجهود في هذا المجال على اعداد عملية الاستعراض والتقييم السنوية للانماء الزراعي في المنطقة . ونظرا للظروف السائدة ، لم يكن بالامكان تنفيذ عملية الاستعراض والتتبع القطاعية في الاطار الذي رسمته الشعبة المشتركة .

٣٧- تحسين التخطيط الزراعي : ينطوي التقدم المحرز في نطاق هذا الفرع من البرنامج على الامور التالية :

أ) دراسة الامكانات الزراعية الطويلة الاجل في القسم الشرقي من الاردن . وقد اجريت هذه الدراسة بناء على طلب خاص من المجلس القومي للتخطيط . وتضمنت اعادة النظر في استراتيجيات الانماء الزراعي في اطار التوقعات الطويلة الاجل التي تجسد الامكانات القصوى من موارد البلاد . واعتمدت الدراسة منهجا جديدا يقوم على اساس التجزئة القطاعية ، ونظرت في استراتيجيات انمائية بديلة موضوعة خصيصا لمناطق ايكولوجية محددة في الاراضي البعلية ولقطاعات محددة من الزراعة المروية . وشمل نطاق الدراسة بصفة رئيسية انتاج المحاصيل ومشاريع انماء الثروة الحيوانية ، وأعير اهتمام خاص للتغييرات البنيوية المرغوبة في استعمال الاراضي وادارة المراعي .

ب) رسم اطار لسياسة تكاليف مياه الري في الجمهورية العربية اليمنية . وقد اجريت هذه الدراسة بناء على طلب الحكومة و بالتعاون الوثيق مع سلطة تهامة التي تقوم بادارة مشروع الري في وادي زبيد .

وقد رسمت الدراسة اطار سياسة عامة لادراج نشاطات التوزيع والنشاطات الاخرى في نطاق تقييم تكاليف المياه والرسوم على الارباح وكذلك من اجل تحديد مستوى الايجار المرغوب واسترداد الكلفة في تلك المنطقة .

ج) الاشتراك في بعثة منظمة الاغذية والزراعة لبرمجة الانماء القطري في العراق (كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦) . وتناول اسهام الشعبة المشتركة بشكل خاص ، اعداد وثيقة مشروع بشأن تحسين وانماء المحاصيل الصناعية مثل الحبوب الزيتية والقطن والتبغ والشمندر السكري . وفي الوقت الحاضر لا تفي هذه المحاصيل كافة باحتياجات العراق ويتم سدّ العجز عن طريق الاستيراد . ويعلق المشروع المقترح اهمية خاصة على محاصيل الحبوب الزيتية الجديدة مثل دوار الشمس وفول الصويا وبزر الكتان واللفت والخردل والعصفر والسمسم .

٣٨- تعزيز الامن الغذائي : لقد تناول العمل في نطاق هذا الفرع من البرنامج توسيع اطار الدراسة عن الامكانات القصيرة الاجل لتوسيع انتاج الاغذية في بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي بوشر بها في عام ١٩٧٥ . وكان هذا التوسيع استجابة مباشرة للاهتمام المتزايد في سياسات الاغذية ولتعاظم القلق بالنسبة للامن الغذائي في مختلف بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٣٩- وقد أمكن ايضا انجاز دراسة رائدة في موضوع الامن الغذائي : مسألة القمح في القسم الشرقي من الاردن . وتشكل هذه الدراسة اول عمل رائد يتطرق الى المخاطر والشكوك الناتجة عن تقلب المعدلات السنوية لسقوط الامطار ، وما تتركه من آثار عكسية على انتاج محاصيل الحبوب في ظروف الزراعة البعلية . واحد اهداف الدراسة هو انشاء جهاز انذار مبكّر يعتمد على شدة الامطار الاولى . ومن بين الاهداف الرئيسية الاخرى للدراسة وضع سياسات مدروسة بشأن المخزونات الاحتياطية ، وتحديد احتمالات نجاحها او فشلها . والى جانب فوائد هذه الدراسة بالنسبة للبلد المعني ، فقد ساهمت ايجابيا بتطويرها منهجية يمكن استعمالها في ظروف مشابهة في بلدان اخرى في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٤٠- تشجيع التكامل الزراعي : ينطوي هذا الفرع من البرنامج على اسهامين هامين كان اولهما مدخلا مباشرا ذا شأن في المشروع المشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المتعلق بالحلقة الدراسية عن التكامل الزراعي بين البلدان العربية (المزمع عقده في القاهرة من ٢ الى ٧ نيسان / ابريل ١٩٧٧) . وقد اتخذ هذا المدخل شكل ١٢ رجل / شهر أسهم بها موظفون اداريون من الشعبة المشتركة ، وتجلى عملهم في اعداد عدد من الدراسات التقنية عن مختلف جوانب التكامل الزراعي في العالم العربي . وتجسد الحلقة الدراسية جهدا مشتركا تقوم به منظمة الاغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ويفترض ان يمهد السبيل لبرنامج عمل موجه نحو تحقيق التكامل الزراعي القائم على الافضليات المقارنة للدول الاعضاء .

٤١- وكأحد الشروط الاولية لعقد الحلقة الدراسية الانفة الذكر تعاونت الشعبة المشتركة مع مقر منظمة الاغذية والزراعة ومع مكتبها الاقليمي في القاهرة في اعداد جداول بيانات شاملة عن التجارة الزراعية تشمل جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاضافة الى بلدان عربية اخرى، وتتناول قائمة طويلة من السلع الزراعية. وتشمل الجداول البيانية التجارية من حيث وحدات الكمية والقيمة على حد سواء، الفترة ١٩٧١-١٩٧٣. وقد بدأت عملية تحليل تمهيدية للبيانات الصادرة عن الحاسبة الالكترونية، ويجرى الان اعداد دراسة اوضاع بهذا الصدد. وتتضمن هذه الدراسة بين امور اخرى عملية تحليل داخل الاقليم لحركة التجارة الزراعية، واستعراضا لشروط التجارة، والاثار المترتبة عن الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وامكانيات توسيع نطاق التجارة داخل الاقليم عن طريق تحويل حركة التجارة. ويفترض في دراسة الاوضاع هذه ان تحدد مجالات المشاكل الرئيسية التي تستحق المزيد من الدراسة والتي توفر المواد الخلفية لاجتماع مشترك بين الحكومات يتناول موضوع حركة التجارة الزراعية وقضايا الامن الغذائي، من المزمع ان يعقد في اواخر عام ١٩٧٧.

٤٢- تحديد فرص الاستثمار: لقد اقتصر العمل المنجز في اطار هذا الفرع من البرنامج على الاشتراك في بعثة استقصاء اوفدها مركز الاستثمار المشترك لمنظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي للانشاء والتعمير، لدراسة التطورات المستجدة في منطقة وادي تبن المروية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وقد تركز الاهتمام بالنسبة لهذه البعثة على انماء انماط زراعية ملائمة تكون نتيجتها زيادة المحاصيل وادخال محاصيل جديدة. وفي اواخر عام ١٩٧٦، تبع هذا المجهود ايفاد بعثة لصياغة المشاريع.

٤٣- من بين النشاطات الاخرى، قامت الشعبة المشتركة بدور محفز في اعداد اسهام اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر. وقد أوجب ذلك تنسيق العمل المتعلق بثلاث دراسات حالات قطرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، كما توجب ايضا وضع الصيغة النهائية لدراسة عن الاثار الاجتماعية-الاقتصادية للتصحر.

٤٤- واشتركت شعبة الزراعة المشتركة في دورة تدريبية في التخطيط الزراعي نظمها معهد التخطيط العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي. واشتمل هذا النشاط على القاء محاضرات حول موضوع تنفيذ خطط المشاريع الزراعية وتتبعها.

٤٥- واشتركت شعبة الزراعة المشتركة في الحلقة التدريبية عن التخطيط المستقبلي، التي نظمتها منظمة الاغذية والزراعة بالتعاون مع حكومة الباكستان، والتي عقدت في مدينة اسلام آباد في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧.

جيم : شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي

٤٦- تركزت الجهود المبذولة في نطاق برنامج الصناعة التابع للجنة بصورة رئيسية على تنفيذ دراسة تقنية - اقتصادية لانماء صناعة الاسمدة في العالم العربي بصورة مشتركة بين مركز الانماء الصناعي للدول العربية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ويتم تنفيذ هذه الدراسة وفق جدول زمني تمّ تنقيحه والموافقة عليه من قبل مركز الانماء الصناعي للدول العربية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد تم الاضطلاع بالمرحلة الثانية من هذه الدراسة وانجازها من قبل الخبراء الاستشاريين الدوليين . وتناول العمل في هذه المرحلة التي مولها مركز الانماء الصناعي للدول العربية ، تقييما تحليليا لعملية المسح التي تمت كجزء من المرحلة الاولى ، كما تناول صياغة خطة انماء شاملة لصناعة الاسمدة في البلدان العربية .

٤٧- و يجرى في الوقت الحاضر الاعداد لتنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع وهي عقد اجتماع مشترك بين الحكومات تحت الاشراف المشترك للمنظمات الثلاث المعنية . و سيعقد هذا الاجتماع في النصف الثاني من عام ١٩٧٧ ، وسينظر ، بين امور اخرى ، في الوثيقة التي أعدها فريق من الخبراء الاستشاريين الدوليين في نطاق المرحلة الثانية من المشروع .

٤٨- و بناء على طلب حكومة الجمهورية العراقية ، قام المستشار الاقليمي المتخصص في صياغة المشاريع الصناعية ، بمهمات قصيرة الاجل الى العراق من اجل مساعدة الحكومة على تقييم مشاريع محددة ، بغية اعداد خطة عامة للصناعة الكيميائية . و بناء على طلب حكومة الاردن ، تم تقديم الخدمات الاستشارية في مجال تقييم مشاريع الصناعات الموجهة نحو التصدير وصياغتها . وفي كلتا الحالتين ، تناولت الخدمات الاستشارية ايضا اعداد المشاريع وتحديد شروط استقدام الخبراء الاستشاريين في الادارة و/او في الهندسة ، للقيام باعمال محددة ، ووضع خطة عمل لتنفيذ مشاريع محددة ، وغيرها من الامور .

٤٩- وبناء على طلب الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ساعد المستشار الاقليمي في وضع برنامج وتحديد صلاحيات خبير استشاري ينتظر ان يضطلع بدراسة مفصلة عن المشروع الاقليمي للاليات المستخدمة في المزارع .

٥٠- وقام المستشار الاقليمي ايضا بتمثيل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الحلقة الدراسية العربية الثانية عن البتروكيميائيات ، التي عقدت في ابو ظبي ، وفي الحلقة الدراسية عن الانماء الصناعي في الكويت ، وفي الحلقة الدراسية عن صناعة السكر في العراق ، وفي الاجتماع الخاص بالمشاورات الاولى بشأن صناعة الاسمدة الذى عقد في فيينا .

دال : شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا

٥١- في اطار فرع الموارد المائية من برنامج الشعبة، استمر العمل على تنفيذ ما تبقّى من برنامج عمل عام ١٩٧٥ وكذلك برنامج عمل ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وفي هذا المجال، انجزت الدراسة الاساسية الاولى حول المشروع المسمّى " انماء الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " . وكان هذا المشروع مدرجا في برنامج عمل ١٩٧٥، وقد بدأ العمل به في اواخر ذلك العام الا ان تنفيذه الفعلي جرى في عام ١٩٧٦ . ولهذا الغرض، قامت الشعبة بتنظيم زيارات الى جميع البلدان الاعضاء، في اطار فرع الموارد المائية من البرنامج، بغية جمع البيانات التقنية والاحصائية بشأن انماء الموارد المائية .

٥٢- تعالج الدراسة الجوانب التالية من انماء الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا :

أ) اسقاطات الطلب على المياه في مجالات الزراعة والصناعة والاستعمال المنزلي حتى عام ١٩٩٠ في جميع بلدان المنطقة .

ب) جرد المكميات المتوفرة حاليا والمتوقع توفرها من المياه السطحية والجوفية .

ج) سبل و وسائل تلبية الاحتياجات من المياه في عام ١٩٩٠ .

٥٣- ان بعض جوانب المشروع الآنف الذكر، وهي اسقاطات الطلب على المياه في المنطقة حتى ١٩٩٠، قد جرى تنفيذها من قبل مؤسسة استشارية عالية الخبرة، تقوم باستحداث نموذج ملائم للمنطقة يمكن الاسترشاد به من اجل الاسقاطات المقبلة للطلب على المياه . وقد تم بالفعل اعداد النموذج ونشر الاسقاطات بوصفها جزءا من تقرير اكثر شمولا صدر بعنوان " تقرير تمهيدي عن انماء الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " .

٥٤- ولكن، لا بد من الاشارة الى ان هذه الاسقاطات لا تعدو كونها تقريبية، و سيعاد النظر فيها في ضوء ما سيجرى ادخاله على النموذج من تحسين وصقل استنادا الى البيانات الجديدة الاضافية والاجدر بالثقة التي يتوقع ان تتوفر من مصادر مختلفة، لا سيما من سلطات الموارد المائية في البلدان الاعضاء ومن المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بانماء الموارد المائية .

٥٥- وليس ثمة الا جانب واحد من هذا المشروع لن يكون في الوسع تنفيذه بسبب ضيق الوقت ونقص الخبرة الكافية، وهو الجانب الوارد في البند (ج) والمعنى بتبيان حجم وسلّم الاولويات المتعلقة بالاستثمارات التي قد تدعو الحاجة اليها لمواجهة مشكلة تأمين الاحتياجات من المياه .

٥٦- وكانت الحصيلة النهائية للنشاط المذكور اعلاه اصدار " تقرير تمهيدي عن انماء الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " . وقد جرى تنقيح هذا التقرير في ضوء المعلومات الاضافية المستمدّة من تقارير قطرية و من مصادر مختلفة وكذلك في ضـــوء

التعليقات والاقتراحات الواردة من خبراء في شؤون المياه . وجرى تعميمه على البلدان الاعضاء بغية نشر المعلومات المتعلقة بانماء الموارد المائية وتزويد الحكومات الاعضاء بالخطوط التوجيهية حول الحالة الحاضرة والمتبلة في بعض من جوانب انماء الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٥٧- ان فكرة عقد مؤتمر للامم المتحدة معنى بالمياه قد عرضت لأول مرة أمام لجنة الموارد الطبيعية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورتها الاولى (١٩٧١) . واذ اعترف هذا المجلس بالدور الحيوى الذى تلعبه المياه في الانماء الاقتصادى للامم وبأبعاد مشاكل المياه التي تواجهها الانسانية وآثارها المقبلة ، فقد صادق في ايار/مايو ١٩٧٣ على قرار يقضي بعقد مؤتمر للامم المتحدة معنى بالمياه في الارجنتين في عام ١٩٧٧ . وطلب القرار الى الامين العام للامم المتحدة تقصّي امكانية عقد اجتماعات تحضيرية اقليمية برعاية اللجان الاقتصادية الاقليمية .

٥٨- وعليه ، اتصلت الامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بجميع الحكومات الاعضاء مستفسرة عن امكانية قيام احداها باستضافة الاجتماع الخاص بمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد ورد العرض الوحيد من حكومة الجمهورية العراقية التي أبدت استعدادها لاستضافة الاجتماع ، وعند ذاك ، عقد هذا الاجتماع في بغداد ، الجمهورية العراقية .

٥٩- ان التحضيرات المتعلقة بموضوع الاجتماع تتضمن اعداد تقارير قطرية وفقا للخطوط العريضة المقترحة المرسومة من قبل امانة مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه ، وكان من المتوقع ان تعدّ الحكومات الاعضاء اسهاماتها القطرى الخاص بها . ولكن ، في كثير من الحالات ، جرى تقديم المساعدة الى البلدان الاعضاء من قبل موظفي فرع الموارد المائية من البرنامج وبواسطة خبير استشارى ذى خبرة عالية استقدمته الامانة العامة لاعداد التقارير المذكورة اعلاه واعطائها الصيغة النهائية . وقد أعدّ الخبير المذكور ، بالتعاون الوثيق مع موظفي الموارد المائية ، مشروع تقرير اقليمي لرفعه الى الاجتماع التحضيرى لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه وهو المشروع الذى تضمن ايضا فصلا فيه توصيات على المستويات القومي والاقليمي والدولي ، والذى قدّم فيما بعد الى الاجتماع الاقليمي للجنة الاقتصادية لغربي اسيا لمناقشته واعتماده .

٦٠- وقد عقد الاجتماع في بغداد ، الجمهورية العراقية ، من ١١ الى ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، وحضره ١١ بلدا عضوا في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وتخلّفت عن الحضور دولة الامارات العربية المتحدة . كما حضر الاجتماع الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه ، وممثلو كل من مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، والمنظمات المشتركة بين الحكومات ومراقبان من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايران . و وجهت دعوات الى خمسة خبراء دوليين في شؤون المياه لحضور هذا الاجتماع بصفتهم الشخصية . وقد كان هذا الاجراء الاخير عظيم الفائدة للاجتماع نظرا لما قدمه الخبراء الخمسة من تعليقات واقتراحات قيّمة حول الوثائق المختلفة التي عمّت في الاجتماع ، ولمشاركتهم الفعالة في المناقشات التي جرت حول الجوانب المختلفة لانماء الموارد

المائية . والى جانب ذلك ، أسهم الاجتماع الاقليمي المعنى بالمياه اسهاما ذا شأن في اقامة اتصالات جديدة وفي تعزيز الاتصالات القائمة بين موظفي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا المهتمين ببرنامج الموارد المائية وبين كبار الخبراء في شؤون المياه لدى البلدان الاعضاء ، والجامعات ، والمنظمات الاقليمية والدولية .

٦١- وقد اعتمدت البلدان المشتركة بالاجماع مشروع التقرير الاقليمي بما فيه مشروع التوصيات ، مع بعض التعديلات . وعند ذاك عمّم التقرير الاقليمي النهائي على البلدان الاعضاء واحيل الى مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه . وهو الآن مقدم الى هذه الدورة في الوثيقة E/ECWA/42/Rev.1 . وفي هذا المجال ، سوف تشترك الشعبة ، في اطار فرع الموارد المائية من البرنامج ، في مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه الذى سيعقد في مار ديل بلاتا ، في الارجنتين ، بين ١٤ و ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٧ .

٦٢- وكذلك أعدت الامانة العامة المسودّة الاولى لبرنامج العمل لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في ميدان الموارد المائية ، وقدمته الى الاجتماع الاقليمي المعنى بالمياه لمناقشته . وان آراء وفود البلدان الاعضاء وما ابداه الخبراء الدوليون الخمسة في شؤون المياه من تعليقات تتعلق بالموضوع قد اخذت بعين الاعتبار عند صياغة برنامج العمل المنقّح في ميدان الموارد المائية (١٩٧٨ - ١٩٧٩) . وترمي الانشطة التي ينطوى عليها مشروع برنامج العمل في مجال الموارد المائية (١٩٧٨ - ١٩٧٩) الى تنفيذ توصيات الاجتماع الاقليمي المعنى بالمياه في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وفضلا عن ذلك ، كان اختيار بعض الانشطة مبنيا على المباحثات غير الرسمية التي جرت بين اعضاء الامانة العامة والسلطات المعنيّة في بلدان المنطقة والتى اظهرت ان معظم هذه البلدان تعاني نقصا في البيانات في مجالات البيانات الخاصة بالارصاد الجوية المائية والجيولوجية المائية والقوى البشرية المحلية المدرّبة ، كما تفتقر ، في معظم الحالات ، الى مقوّمات هيكلية في المجالين الادارى والتشريعي لتنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالموارد المائية .

٦٣- وقد شاركت الشعبة في اطار فرع الموارد المائية من البرنامج مشاركة فعالة في ما يلي :

أ) الاجتماع الذى عقد في روما من ٢٦ نيسان/ابريل الى ١ أيار/ مايو ١٩٧٦ لمناقشة الانشطة الحالية والمقبلة لمنظومة الامم المتحدة في مجال انماء الموارد المائية . وقد عقد هذا الاجتماع برعاية لجنة التنسيق الادارية وكان من اهدافه الرئيسية تحديد الثغرات ومواطن الازدواج في الانشطة .

ب) الدورة الاستثنائية التي عقدتها اللجنة الفرعية المعنية بانماء الموارد المائية والمنبثقة عن لجنة التنسيق الادارية ، في مقر الامم المتحدة ، من ٢٦ الى ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦ .

ج) اجتماع الخبراء الذى عقد في دولة الكويت من ٦ الى ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بناء على دعوة الحكومة الكويتية والذى رعاه برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بالاشتراك مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وكان هدف الاجتماع ارساء الأسس لخطة عمل ترمي الى انماء المنطقة الساحلية من الخليج العربي والى حماية البيئة البحرية .

د) الدورة الاستثنائية الثانية للجنة المعنية بالموارد الطبيعية ، التي عقدت في نيويورك من ٣ الى ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ لمناقشة الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه .

٦٤- وفي اطار فرع الموارد المعدنية من البرنامج ، شمل التقدم المحرز انجاز تقرير استقصائي عن الوضع المتصل بانماء الموارد المعدنية في بلدان المنطقة . وفي هذا المجال ، قام الموظفون المهتمون بهذا الفرع من البرنامج بتنظيم بعثات تقصّي الحقائق الى جميع البلدان الاعضاء تقريبا بغية جمع المعلومات اللازمة لاستعمالها كمدخلات في المشروع .

٦٥- ويعالج التقرير الاستقصائي الآنف الذكر النواحي التالية في مجال انماء الموارد المعدنية :

أ) السمات المميزة الجيولوجية العامة التي تحدد مواقع مختلف انواع الرسوبيات والتشكلات المعدنية في المنطقة .

ب) التقييم الاقتصادى للموارد المعدنية المتوفرة في البلدان الاعضاء ولتنمية هذه الموارد . ويشمل هذا الجزء من الدراسة أهم المواد الخام المعدنية وغير المعدنية في المنطقة ، ويتناول وصف مثل هذه الرسوبيات والتشكلات المعدنية في غربي آسيا ، وسماتها المميزة الجيولوجية ، وخصائص خاماتها ، وتقدير احتياطيها ، وتحليل استخدامها الحالي والمقبل .

ج) الجهاز الادارى والمؤسسي المسؤول عن انماء الموارد المعدنية في المنطقة وعن تنظيم ادارتها .

د) التشريع الخاص بالتعدين في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

هـ) امكانيات التعاون الاقليمي في مجال انماء الموارد المعدنية في غربي آسيا .

و) التوصيات على المستويين القومي والاقليمي .

٦٦- ان حصيلة هذا المشروع المتمثلة في تقرير تمهيدى بعنوان " مسح للوضع المتصل بانماء الموارد المعدنية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا" قد اكملت في شباط / فبراير ١٩٧٧ وارسلت الى البلدان الاعضاء بغية الاسهام في نشر المعلومات المتعلقة بالموا المعدنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا وتزويد الدول الاعضاء بدراسات تحليلية معاصرة بشأن ما يتوفر من موارد معدنية وانماء هذه الموارد على الصعيدين القومي والاقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٦٧- وفي اطار فرع موارد الطاقة من برنامج الشعبة تم تنفيذ المشروع المسمى " البيانات الاحصائية الاساسية المتعلقة بالطاقة ، واستعراض التطورات في قطاعي الطاقة والنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا " . وقد تم تنفيذ هذا المشروع في صيغة معدّلة بعض الشيء . ولهذا الغرض ، جرت في عام ١٩٧٦ عملية مسح اقليمي لتقصّي الحقائق من خلال زيارات للبلدان الاعضاء بغية جمع المعلومات وتعيين الاولويات ومجالات المشاكل وتحديدها في مجال انماء موارد الطاقة ، ومناقشة السياسة العامة للطاقة . وقد جرى تنقيح المعلومات المجموعة على هذا النحو و معالجتها قبل نشرها في " الخلاصة الاحصائية للعالم العربي " . اما الجزء الثاني من المشروع وهو استعراض التطورات في مجالي الطاقة والنفط ، فقد أعد بشكل أضيق بكثير مما كان مقررا له في الاصل ، ونشر كجزء من " العملية الثالثة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " ، المعروض حاليا على الدورة ضمن الوثيقة E/ECWA/49.

٦٨- ان هذه التغييرات في المشروع بالنسبة للصيغة الاصلية الواردة بخطوطها العريضة في الوثيقة E/ECWA/28 ضمن النشاط ٢/١/٢ ، انما ادخلت في سياق اعادة النظر الشاملة في برنامج العمل المتعلق بالطاقة للسنوات القليلة القادمة ، وهي الاعادة التي جرت في اواخر عام ١٩٧٦ بمناسبة اعداد برنامج عمل ١٩٧٨-١٩٧٩ . وقد جرت اعادة النظر هذه بمساعدة خبيرة استشارية (البروفسورة اديث بنروز من جامعة لندن) ذات شهرة عالمية في شؤون الطاقة في الشرق الاوسط . وقد اسهم هذا الاجراء اسهاما جوهريا في تنقيح برنامج العمل الخاص بالطاقة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ وفي اعداد فرع الطاقة من برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، وهو الفرع المدرج في الوثيقة E/ECWA/44. المعروضة حاليا على اللجنة للنظر فيها .

٦٩- وجرت مشاورات مكثفة مع امانات كل من منظمة البلدان العربية المصدّرة للنفط ، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط ، ومنظمة التعاون والانماء الاقتصاديين ، ووكالة الطاقة الدولية ، ولجنة المجتمعات الاوروبية ، بغية اقامة صلات تعاون وتنسيق فعّالين بين هذه المنظمات وبين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ميدان الطاقة .

٧٠- وفيما يتعلق بمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط ، يستمر التعاون وتنسيق العمل بغية توحيد الجهود في مجال تنفيذ النشاط المتعلق بجمع ومعالجة ونشر البيانات الاحصائية الاساسية المتعلقة بالطاقة والبيانات الاخرى ذات الصلة بالموضوع لفائدة بلدان المنطقة والعالم العربي . ومن المتوقع ان تتم الموافقة على الخطوط المحددة لمثل هذا التعاون والتنسيق في عام ١٩٧٧ .

٧١- وانسجاما مع توصيات الدورة الثالثة، ذات الصلة بالموضوع، (انظر الوثيقة E/5785 ، ولا سيما الفقرة ٥٤) اقيمت روابط وثيقة مع مكتب تمثيل امانة الامم المتحدة في باريس، الذى يشمل نشاطه عمل المؤتمر المعنى بالتعاون الاقتصادى الدولي ولجانه الاربع . وفي هذا السياق، حضرت الشعبة، في اطار فرع موارد الطاقة من البرنامج، بعضا من اجتماعات لجنة الطاقة التابعة للمؤتمر المعنى بالتعاون الاقتصادى الدولي التي عقدت في باريس .

٧٢- كما جرت مشاورات في فيينا مع اعضاء امانة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي حول المسائل المتعلقة باستعمال النفط لغير اغراض الطاقة .

٧٣- وبناء على طلب وزارة الصناعة والتخطيط في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، قدمت خدمات استشارية عن طريق خبير استشارى خاص، حول النواحي القانونية لتكرير النفط .

٧٤- وفي اطار برنامج العلم والتكنولوجيا، قامت الشعبة باعداد التقرير حول استعراض حالة العلم والتكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا . وقد بدأ هذا الاستعراض بجمع المعلومات والبيانات خلال الزيارات التي جرت لجميع الدول الاعضاء في المنطقة في اواخر عام ١٩٧٥ واوائل عام ١٩٧٦ . وخلال الفترة المستعرضة، استمر النشاط لاعداد الاستعراض، التحليل والجمع . و يتضمن التقرير استعراضا للامور التالية :

أ) الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية للعلم والتكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .
ب) عمليات نقل التكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .
ج) العلم والتكنولوجيا في عملية الانماء في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .
د) تطبيقات مختارة للتكنولوجيا .
هـ) الجهود التعاونية الاقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٧٥- وسوف تجرى مناقشة الاستعراض الى جانب التوصيات ذات الصلة في الحلقة الدراسية حول " نقل التكنولوجيا وتعديلها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " ، وهي الحلقة التي تعتزم اللجنة المذكورة عقدها (من ٩ الى ١٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧) .

٧٦- كما احرز تقدم في مجال التحضير للحلقة الدراسية بشأن نقل التكنولوجيا وتعديلها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وكان مقررا لهذه الحلقة الدراسية، المعروفة سابقا بعنوان اجتماع خبراء عن " مشاريع البحث والتكنولوجيا التعاونية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " ، ان تنعقد في تموز/ يوليو ١٩٧٦ . ولكن، نظرا لتعطّل انشطة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشكل مؤقت والحاجة الى التكيّف، فان الحلقة الدراسية ستنعقد من ٩ الى ١٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧ . وقد قطعت الاعمال التحضيرية لهذه الحلقة، التي تجرى بمساعدة خبير استشارى، شوطا بعيدا . وثمة ما يقارب ٤٠ خبيرا

في مختلف ميادين العلم والتكنولوجيا من داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وخارجها قد دعوا للاشتراك في هذا النشاط . ان اهداف الحلقة الدراسية تقنية بالدرجة الاولى فهي عبارة عن وصف وتحليل كيفية الاضطلاع بالانشطة ، وتبيان الفرص القائمة وذات الصلة لجعل بعض الوظائف اكثر فعالية وانتاجية ، وربط التكنولوجيات بالادوات والسياسة العامة . وستتركز الدراسات العلمية التي هي الان قيد الاعداد على :

أ) سبل التكنولوجيـــا

يتناول هذا الموضوع النقاط التقريبيـة التاليـة :

- انماط حيازة التكنولوجيا في المنطقة
- العمليات الممكنة لنقل التكنولوجيا
- العوائق التي تعترض سبيل الانماء التكنولوجي في قطاعي النفط والموارد الطبيعية
- دور الشركات الهندسية في نقل التكنولوجيا
- نقل المهارات التكنولوجية الى القوى العاملة
- ادخال مجموعة من اساليب التكنولوجيا الى المجتمع الريفي (وهي تشمل معالجة العوائق الزراعية ، وخزن المواد الزراعية ، وتنقية المياه ، وتصريف مياه المجارى ، والاسكان ، وبناء الطرق) .
- العوائق التي تعترض سبيل الانماء التكنولوجي في مجال زراعة الشرق الاوسط .

ب) حيازة الاساليب التقنية والتكنولوجيات المحددة في مجالات مختارة مثل الزراعة والمياه والنقل . وتحت هذا العنوان ، سيجرى النظر في النقاط التالية :

- تكنولوجيا ازالة ملوحة المياه
- استخدام المياه للاغراض الزراعية
- حفظ المياه (الاحتجاز السطحي ، الخزن ، التغذية الاصطناعية لطبقات المياه الجوفيـة) .
- شبكة اقليمية لرصد الاحواض .
- اثر السياسة العامة الزراعية على حيازة التكنولوجيا .
- الصلة الوثيقة بين الابحاث الزراعية في المنطقة والمشاكل الزراعية .
- الادوات والمعدات ، والبذار والاجهزة الزراعية : الحالة الحاضرة ، وفرص التغيير والاحتياجـات .
- التصحّر والتغييرات المناخية .
- النقل : المشاكل والحلول البديلة في المستقبل .
- الموانئ : تعبئة او شحن الحمولات وتحضيرها وتنظيم ادارتها .
- انتاج المعلومات التكنولوجية في المنطقة واقتناؤها ونشرها .
- الصناعات الهندسية مع التشديد على التجهيزات الزراعية وعلى مصانع ازالة ملوحة المياه ووسائط النقل .

- الامكانات المقبلة للطاقة الشمسية وابعادها .
- تنظيم ادارة المشاريع ونقل التكنولوجيا .
- القيم ، والتنظيم الاجتماعي ، والتغييرات التكنولوجية .
- استعراض حالة العلم والتكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

ج) تجارب بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال تطبيق التكنولوجيا .

في هذا الشأن تشمل النقاط الرئيسية ما يلي :

- استعراض تجارب الكويت في مجال ازالة ملوحة المياه .
- استعراض تطبيقات الرى في دولة الامارات العربية المتحدة .
- تجارب تتعلق بمصادر جديدة للطاقة .
- الاختناقات في مجال النقل .
- اثر التعليم التقني خلال السنوات العشر الماضية على التغييرات التقنية في بعض القطاعات المحددة .
- توفر المعلومات من اجل اتخاذ القرارات ، واستخدام المعلومات وتبادلها وتدفقها
- الخطط والسياسات الحكومية في مجال العلم والتكنولوجيا .
- مشاريع الابحاث الحالية والتوقعات المقبلة .
- مناهج الدراسة في الجامعات وصلتها بالتغييرات التكنولوجية .
- دور نقابات العمال او المنظمات المهنية في نقل المهارات الى اعضاء النقابات .
- دور الشركات الهندسية في نقل التكنولوجيا .

٧٧- ان تنفيذ الانشطة المحددة في مختلف المجالات المتعلقة بانماء وتنظيم ادارة الاراضي والموارد المائية لم يبدأ الا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ اثر دعوة موظف كبير في ميدان الشؤون العلمية : ويجرى الان استعراض وتحليل وتقييم مختلف الامكانات المقبلة والتكنولوجيات المناسبة في مجال انماء وتنظيم ادارة الاراضي والموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . كما تجرى جولات ميدانية ومباحثات مع الجهات المعنية في بلدان المنطقة . و يستمر التعاون والتنسيق القائمان مع الانشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المؤسسات الدولية والاقليمية والقومية . ولسوف توفر حصيلة الحلقة الدراسية بشأن " نقل التكنولوجيا وتغييرها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " خطوط عمل محددة وبعض التكنولوجيات المناسبة المعيّنة في هذا الميدان لتطبيقها في بلدان المنطقة .

٧٨- وقد استمر تشجيع نقل التكنولوجيا على المستويين الدولي والاقليمي . فعلى المستوى الدولي ، شاركت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وساهمت في الانشطة التي اضطلع بها فريق المهمة المشترك بين الوكالات التابع للامم المتحدة والمعني بتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا . وفي هذا الصدد اجتمع فريق من الخبراء في فيينا من ١٢ الى ١٦ نيسان / ابريل ١٩٧٦ وناقش الخطوط التوجيهية لاقامة شبكة عالمية النطاق لتبادل المعلومات التكنولوجية .

وفيما بعد ، صاغ فريق المهمة المشترك بين الوكالات التابع للامم المتحدة ، في دورته الثانية التي انعقدت في جنيف من ١٠ الى ١٣ ايار/مايو ١٩٧٦ ، وفي دورته الثالثة التي انعقدت في جنيف ايضا من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، برنامجا لاقامة الشبكة المقترحة على الصعيدين الدولي والاقليمي . وعلى المستوى الاقليمي بدأت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تنفيذ برنامج تعاوني مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في ميدان نقل التكنولوجيا يمكن ان يؤدي الى احتمال اقامة شبكة مركزية او اى جهاز مناسب آخر لنقل التكنولوجيا بكفاءة الى منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وكذلك في داخل هذه المنطقة . وقد وردت تفاصيل هذا البرنامج في الوثيقة الخاصة حول " الترتيبات الممكنة لتعزيز التعاون بين البلدان العربية في ميدان نقل التكنولوجيا وانمائها " .

٧٩- لقد بدأ تشجيع تطبيق تكنولوجيا الحاسب الالكتروني وتنويعه بعملية " مسح لاستعمال تكنولوجيا الحاسب الالكتروني في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " جرت باشراف شعبة التخطيط الانمائي لدى اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ومنظمة العمل الدولية ، وظهرت نتائجها في حزيران/يونيو ١٩٧٦ . ان هذا المسح الذى شمل الجمهورية العربية السورية ودولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية ، سوف يوسع نطاقه ليشمل بلدانا اخرى في المنطقة . ولسوف تظهر ، في اعقاب هذا المسح ، صورة اوضح لآفاق تطبيق الحاسب الالكتروني في مختلف بلدان المنطقة ، كما ستحدد امكانيات قيام برامج تعاونية بالتعاون مع المراكز الدولية للحاسب الالكتروني . وسوف تواصل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشاركتها في الفريق الخاص العامل المعني بتكنولوجيا الحاسب الالكتروني والتابع للامم المتحدة ، كما ستواصل تقديم اسهامها الى هذا الفريق في سبيل تحقيق التنسيق والتخطيط الدوليين في هذا الميدان . وسوف يزداد اسهام اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا في هذا المجال مع اضافة خبير في هذا الموضوع الى موظفيها .

٨٠- وقد شاركت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عن طريق برنامجها الخاص بالعلم والتكنولوجيا ، في مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء ، الذى انعقد في الرباط من ١٦ الى ٢٥ آب/اغسطس ١٩٧٦ . وسوف تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الجامعة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، متابعة المقررات التي اتخذها المؤتمر المذكور والتي تتعلق بالدول الاعضاء في المنطقة .

٨١- وشاركت اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ايضا في الدورة الثانية والعشرين للجنة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا في الانماء التي انعقدت في جنيف من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ . وفي سياق هذه الدورة ، اجتمع الفريق الاقليمي لغربي آسيا التابع لهذه اللجنة الاستشارية ، لمناقشة القضايا المتصلة بالمنطقة . وخلال الفترة ذاتها ، حضرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في جنيف الدورة الثالثة والعشرين للجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا المنبثقة عن لجنة التنسيق الادارية ، التي بحثت امكانية وضع تخطيط مشترك في ميدان نقل التكنولوجيا وانمائها وتكييفها داخل منظومة الامم المتحدة .

٨٢- كما حضرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بموجب برنامج العلم والتكنولوجيا الدورة الخاصة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة الثاني بشأن العلم والتكنولوجيا التي عقدت في نيويورك من ٣١ كانون الثاني / يناير الى ١١ شباط / فبراير ١٩٧٧ ، والدورة الخامسة لفريق المهمة المشترك بين الوكالات المعنى بتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا التي عقدت في نيويورك من ١٤ الى ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٧ ، واجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا والمنبثقة عن لجنة التنسيق الادارية .

٨٣- وبناء على طلب حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، قام رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا بزيارة الجمهورية من ٢٦ كانون الثاني / يناير الى ٣ شباط / فبراير ١٩٧٧ لتقديم المشورة حول بعض السياسات الاقتصادية .

هاء : شعبة السكان

٨٤- يشمل برنامج السكان لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مجالات النشاط التالية : (أ) جمع البيانات السكانية . (ب) تجميع وتحليل البيانات الاحصائية الديمغرافية وذات الصلة بالموضوع الخاصة بالمنطقة . (ج) البحث في العلاقات المتبادلة بين السكان والانماء . (د) الانشطة المتعلقة بصياغة وتنفيذ وتقييم السياسات السكانية . (هـ) التدريب ، والخدمات الاستشارية ، ونشر المعلومات .

أ) جمع البيانات : ان نتائج المسح الاجتماعي - الديمغرافي الذى تناول خمس مدن في سلطنة عمان ، والذى انجز العمل الميداني الخاص به في عام ١٩٧٥ ، قد عولجت وحللت في عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ، بالتعاون مع نائب مدير ادارة الاحصاءات في سلطنة عمان ، وقدمت الى الحكومة في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ . ومن جهة اخرى ، ينتظر ان ينعقد في ايار / مايو ١٩٧٧ الاجتماع التحضيرى لفريق الخبراء بشأن المسح الخاص بالفلسطينيين ، وهو الاجتماع الذى كان مقررا عقده في عام ١٩٧٦ . كذلك يجرى التحضير لعقد الاجتماع التحضيرى بشأن المسح الخاص برجال العلم العرب .

ب) التحليل الديمغرافي : بذلت جهود واسعة خلال الفترة في مجال تجميع وتحليل البيانات الديمغرافية والبيانات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بالموضوع الخاصة ببلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (وهو الان نشاط مستمر في برنامج السكان لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) . وجرى استنساخ الصحائف الاولى للبيانات الديمغرافية والاجتماعية - الاقتصادية ، المتضمنة بيانات حديثة وموثوقة الى اقصى حد عن ٥٣ مؤشرا (تتعلق بالسكان والقوى العاملة والتعليم) لكل بلد من بلدان المنطقة ، كما جرى نشر هذه

الصحائف على نطاق واسع . وتؤلف هذه المعلومات الان جزءا من الانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في مجال جمع البيانات واسقاطها . ويجرى العمل على استكمال المعلومات ، وتوسيع نطاق شمولها ، وتقدير قيم المعالم الناقصة . وثمة مجموعة من الوجائز الديمغرافية والاجتماعية - الاقتصادية القطرية قيد الاعداد لكل من البلدان الاثني عشر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وستتضمن هذه الوجائز ، بالاضافة الى المعلومات الاحصائية ذات الصلة بالموضوع ، معلومات عن السياسات السكانية تعتمد الى حد كبير على نتائج " الاستقصاء الثالث بين الحكومات عن السكان والانماء " الذى اجراه مقر الامم المتحدة بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية .

ج) السكان والانماء : يتضمن برنامج عمل شعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشروعين للابحاث حول العلاقات المتبادلة بين السكان والانماء هما دراسة حول العلاقة المترابطة القائمة بين المعدلات التفاضلية للامراض والوفيات في بلدان مختارة ، وبحث في العوامل الاجتماعية الاقتصادية المحددة لحجم الأسرة والخصوبة المرغوبين في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد بدئ باعداد كلتا الدراستين ، ومن المنتظر ان تكتملا ، بصيغة المسودة على الاقل في اواخر عام ١٩٧٧ .

د) السياسات السكانية : ان احد الانشطة المستمرة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ميدان السياسة السكانية هو اشتراكها ، ضمن اطار منظومة الامم المتحدة ، في تتبع واستعراض وتقييم تنفيذ خطة العمل الدولية للسكان والتوصيات التي اسفرت عنها المشاورات اللاحقة للمؤتمر العالمي للسكان . وقد تم تقديم اول تقرير حول عملية التتبع الى اللجنة المعنية بالسكان في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ وكان يتضمن اسهام جميع منظمات الامم المتحدة بما في ذلك الاسهام الاقليمي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسوف يرفع هذا التقرير الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في صيف عام ١٩٧٧ . وبالاضافة الى ذلك ، تجرى الاستعدادات الآن على قدم وساق لاعداد التقارير حول عمليتي الاستعراض والتقييم اللتين سيجريهما المجلس المذكور في عام ١٩٧٧ . اما الدراستان حول السياسة السكانية الواردتان في برنامج اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا لفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ ، وهما الدراسة حول دمج الاهداف والمدخلات السكانية في الخطط والبرامج الانمائية ، والدراسة حول عملية اتخاذ القرارات في السياسة السكانية ، فقد بدئ بهما في عام ١٩٧٧ كما هو مقرر في برنامج العمل . ومن المنتظر ان تكتمل هاتان الدراستان في الموعد المحدد اى في اواخر عام ١٩٧٧ واوائل عام ١٩٧٨ .

هـ) التدريب ، والخدمات الاستشارية ، ونشر المعلومات : في مجال التدريب ونشر المعلومات جرى الاضطلاع بالنشاطين الرئيسيين المذكورين في برنامج العمل . اولا ، عقد في عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ، من ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر الى ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الندوة الاقليمية حول جمع وتحليل البيانات

الديمغرافية (وكانت تسمى سابقا دورة تدريبية اقليمية بشأن جمع وتقييم البيانات الديمغرافية) . وقد حضر الندوة ، بالاضافة الى ممثلي البلدان ، اعضاء كليات من عدة جامعات في المنطقة ، وجرى تنظيم محاضرات مفتوحة اشترك فيها افراد آخرون مهتمون بميدان السكان والانماء . وقد قدّم عدد من رجال العلم ذوو شهرة عالمية من داخل المنطقة وخارجها ، دراسات حول مختلف المواضيع التي تناولتها الندوة الاقليمية ، ويجرى نشر هذه الدراسات في كتب باللغتين العربية والانكليزية ، وسيجرى نشر هذه الكتب على نطاق واسع مع التركيز بشكل خاص على التقنيين العاملين في المنطقة وعلى العلماء الاجتماعيين في الجامعات والمعاهد في المنطقة المهتمين بالتدريب والبحث في الميدان الديمغرافي وبالدراسات السكانية .

٨٥ - ثانيا ، من المقرر ان يصدر في آذار/ مارس ١٩٧٧ ، باللغتين العربية والانكليزية ، عدد خاص من النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا يشمل العددين ١٠ و ١١ . ويتناول هذا العدد الخاص ٢٠ دراسة علمية حول جوانب مختلفة لعملية جمع وتقدير البيانات الديمغرافية مع الاشارة بشكل خاص الى طرائق تقدير المعالم الديمغرافية استنادا الى بيانات احصائية ناقصة . وقد قام باعداد هذه الدراسات خبراء مشهورون عالميا من داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا وخارجها ، وجرى تقديمها الى الحلقة الاقليمية التي عقدت باشراف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ، من ٢٧ الى ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ حول اساليب جمع وتقدير وتقييم المعطيات الديمغرافية . ان هذا المجلد ، الى جانب فائدته للباحثين والتقنيين في الميدان السكاني ، يمكن اعتباره اول كتاب تدريسي مستكمل باللغة العربية في هذا الميدان ، وبالتالي سيتم توزيعه بكميات كافية على الجامعات والمعاهد في المنطقة ، التي تعالج موضوع التدريب الديمغرافي والتدريب ذي الصلة بالموضوع ، وكذلك على زهاء الفي عالم ومعهد مختصين بالشؤون الاجتماعية في انحاء العالم والمدرجة اسماؤهم على قائمة المراسلات الخاصة ببرنامج السكان لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

واخيرا ، جرى حتى الان ارسال بعثتين استشاريتين ، الاولى الى الجمهورية العربية السورية والثانية الى الجمهورية العربية اليمنية . وهاتان البعثتان اللتان جرى تنظيمهما بناء على طلب الحكومتين ، قدمتا مساعدتهما في مجال تقييم البرامج السكانية القومية وترشيدها وكذلك في صياغة طلبات متعلقة بمشاريع يحتمل ان يموّلها صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية .

واو : شعبة النقل والمواصلات والسياحة

٨٧- في اطار برنامج اللجنة الخاص بالنقل والمواصلات والسياحة، بذلت الجهود بغية اكمال عملية المسح التمهيدى لمرافق الموانئ في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا . وقد شملت عملية المسح هذه تسعا من البلدان الاعضاء في هذه اللجنة ، ولم تتناول الجمهورية العراقية والجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية نظرا للوضع الذى ساد في الجمهورية اللبنانية ولضيق الوقت الذى اتيح للبلدين الاخرين . تشمل عملية المسح جرد لمرافق الموانئ القائمة ، واعمال التوسيع الجارى تنفيذها ، وعمليات الموانئ . وقد عمّم تقرير المسح على الحكومات الاعضاء لابداء ملاحظاتها عليه واستكماله واضافة المعلومات عليه ، كما هو مطلوب ، قبل اعطائه الصيغة النهائية . ومن المتوقع ان يسهم تقرير المسح المذكور، بعد صياغته نهائيا ، بقسط مفيد في الدراسات التي تتناول الخدمات المتكاملة للنقل وتطوير خدمات الشحن البحرى في المنطقة .

٨٨- وخلال الفترة المستعرضة ، تم تقديم الخدمات الاستشارية التالية الى البلدان الاعضاء في ميدان النقل والمواصلات والسياحة :

أ) بناء على طلب حكومة الجمهورية العربية السورية ، قام المستشار الاقليمي المختص في مجال النقل والمواصلات بزيارة مدينة حلب في تموز/ يوليو ١٩٧٦ لتقديم مشورته الى مؤسسة السكك الحديدية السورية بشأن تعزيز ادارة عمليات الخطوط الحديدية وبشأن تدريب مختلف ملاكات الموظفين لتمكينهم من مواجهة الاتساع الكبير في حركة المرور التي ينتظر ان يستوعبها الخط المنجز حديثا الواصل بين اللاذقية وحلب والقامشلي .

ب) بناء على طلب حكومة المملكة الاردنية الهاشمية قدم المستشار الاقليمي ، في آب / اغسطس ١٩٧٦ ، خدمات استشارية الى الهيئات الحكومية حول المشاريع التالية :

١) بلدية عمّان

- قام بدراسة جدوى حول تحسين صيانة الطرق ، وتعزيز ملاك ادارة الطرق ، وتحديث التجهيزات الخاصة بصيانة الطرق . واستنادا الى دراسة الجدوى هذه ، حصلت البلدية على اعتماد ٣٦٠ ٠٠٠ دينار اردني (١ ٠٨١ ٥٠٠ دولار امريكي) من الصندوق العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادى لشراء التجهيزات الجديدة المطلوبة .

- ساعد بلدية عمان في صياغة مشروع مساعدة تقنية بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وقدم خدمات استشارية في مجال تشغيل وصيانة التجهيزات الخاصة بصيانة الطرق وتدريب الموظفين المحليين في ما يتصل بهذا المشروع .

٢) المجلس القومي للتخطيط ، المملكة الاردنية الهاشمية

- قام بتقييم تقرير عن دراسة جدوى أعدّه خبير استشاري بشأن بناء طريق رئيسية ثالثة تربط عمّان بالحدود السورية يعتزم وصلها مع الطريق الرئيسية الجديدة المقترح انشاؤها في الجمهورية العربية السورية من دمشق الى الحدود الاردنية . وقد أسفر التقييم عن توصية الى الخبير الاستشاري باعادة النظر بشكل جوهري في اسقاطه المتعلق بحركة المرور وتحديد الطرق وبالتالي تحديد المراحل العامة لتنفيذ المشروع .

- قام بتقييم وتنقيح تقرير عن دراسة جدوى وضعه خبير آخر حول بناء طريق رئيسية اقليمية جديدة في منطقة العقبة ، تؤمن حركة المرور البرّى التي تفي بحاجة المنطقة الصناعية الجديدة قرب حدود المملكة العربية السعودية ، بحيث يمكن تجنب مرور الشاحنات الثقيلة على طول الطريق الرئيسية الساحلية القائمة التي خصصت لانماء السياحة .

- وقدم المشورة حول رسم ابعاد دراسة جدوى وتصميم هندسي بشأن المرسى الثالث المقترح انشاؤه في ميناء العقبة ، والقادر على استيعاب الزيادة المطّردة في تصدير الفوسفات .

ج) وقدم المستشار الاقليمي ، بناء على دعوة حكومة الجمهورية اللبنانية ، خدمات استشارية الى وزارة التصميم بشأن احياء شبكة السكك الحديدية في البلد وتحديثها لغرض محدد هو تأمين حركة نقل سكان الضواحي . وكان الطلب قد اشتد على هذه الشبكة من جراء هجرة السكان من منطقة الى اخرى . كما ان الحرب الاهلية قد حالت دون تأمين الخدمات الاساسية وتسيير المصانع الواقعة في انحاء مختلفة من المناطق المنكوبة .

د) بناء على طلب صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، تم تقديم خدمات استشارية حول جدوى وتقييم مشروع ميناء في جزر القمر ترصد له نفقة مالية مقدارها عشرة ملايين دولار امريكي .

هـ) كما قدمت خدمات استشارية الى حكومة الجمهورية العربية اليمنية حول السياسة البحرية القوميـــة .

زاى : شعبة الانماء الاجتماعي والاستيطان البشرى . . .

٨٩- في ميدان الانماء الاجتماعي ، استمر العمل في المشاريع التالية من برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

٩٠- في اطار المشروع المتعلق باعداد الشباب للانماء (البند ٦/١/٢ ، E/ECWA/28) ، انجزت الشعبة الدراسة الافرادية عن الشباب في الجمهورية العربية اليمنية و في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . و يحمل التقرير النهائي للدراسة عنوان " حالة الشباب واحتياجاتهم في الجمهورية العربية اليمنية وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية " . وقد تضمنت الدراسة مسحا لآراء الشباب وتجاربهم . اما التوصيات المبنية على نتائج الدراسة فهي تشمل وضع سياسة قومية بشأن الشباب ، وتطوير السياسة العامة بشأن القوى العاملة والهجرة ، والحاجة الى رسم خطط بشأن التدريب داخل القطر . وبدأت الشعبة عملية مسح من اجل التخطيط للشباب في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا مع الاشارة بشكل خاص الى الخطط الانمائية القومية . وستوجه هذه الدراسة الاهتمام الخاص الى فرص التعليم والتدريب والعمالة المتاحة للشباب .

٩١- وواصلت الشعبة العمل في مجال اشراك ودمج المرأة العربية في الانماء الصناعي (البند ٦/١/٣ ، E/ECWA/28) وذلك عن طريق جمع البيانات الكمية بقصد وصف مركز المرأة التعليمي والاجتماعي والقانوني وفي مجال العمالة في المنطقة . وشاركت اللجنة في الدورة السادسة والعشرين المستانفة للجنة المعنية بمركز المرأة ، التي عقدت في جنيف من ٦ الى ١٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦ . وقدمت خدمات استشارية الى حكومة الجمهورية العربية اليمنية في مجال انماء الاتحادات النسائية وتطوير البرامج الخاصة بالنساء . كذلك شاركت الشعبة في الدورة التدريبية الاقليمية التي نظمتها منظمة الاغذية والزراعة بشأن الارشاد في مجال التدبير المنزلي / التوجيه التربوي للحياة العائلية (برامج المرأة الريفية) في العراق من ٦ الى ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

٩٢- و فيما يتعلق بالمشروع الخاص بتخطيط الرعاية الاجتماعية و برمجتها (البند ٦/١/٤) بدأت الشعبة دراسة عن تخطيط الرعاية الاجتماعية وبرمجتها في لبنان والكويت ، بالاضافة الى بلد آخر سيجرى اختياره . وجرت عملية مسح للبرامج الطوعية في المملكة الاردنية الهاشمية ودورها في الانماء الاجتماعي ، في سياق التحضير لحلقة دراسية قومية حول هذا الموضوع . وقد تم وضع التقرير وسيرفع الى الحلقة الدراسية في نيسان / ابريل ١٩٧٧ .

٩٣- وشاركت الشعبة في اجتماع مشترك بين الوكالات بشأن تأهيل المعوّقين عقد في جنيف في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦ . ومن المقرر تقديم خدمات استشارية الى بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ميدان التأهيل ، لا سيما في لبنان .

٩٤- تم تعليق النشاط المبذول في نطاق المشروع الخاص بسوء استعمال المخدرات ومكافحتها (٦/١/٥) بانتظار نتائج المساعي الجارية للحصول على اموال من خارج الميزانية لدعم المشروع . وقد جرت مشاورات مع شعبة الشؤون الاجتماعية التابعة للامم المتحدة في جنيف ، ومع شعبة المخدرات ، ومع صندوق الامم المتحدة لمكافحة سوء استعمال المخدرات ، وذلك بغية تأمين هذه الاموال .

٩٥- وفيما يتعلق بالنواحي الاجتماعية للانماء الريفي المتكامل (البند ٦/١/٦) انجزت الشعبة دراسة بعنوان " النواحي الاجتماعية لمشاريع الانماء الريفي المتكامل في الجمهورية العربية اليمنية وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية " . وتتناول الدراسة : (أ) الحوافز المؤدية الى تعبئة المشاركة الشعبية في مشاريع الانماء الريفي وبرامجه . (ب) المشاكل الرئيسية التي تواجه الحكومتين في تنفيذ البرامج والمشاريع الانمائية الريفية . وساعدت الشعبة الجامعة الاردنية في عمليتي مسح اجتماعي - اقتصادي لشمال شرق منطقة البادية في المملكة الاردنية الهاشمية . وهدف عمليتي المسح هاتين انما هو تحديد مشاكل واحتياجات البدو والرحّل في هذه الاماكن بغية صياغة خطة انمائية متكاملة . والتاريخ المتوقع لاكتمال عمليتي المسح هو اواخر عام ١٩٧٧ . وبدأت الشعبة عملية مسح لبرامج الانماء الريفي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وهدف هذه الدراسة، المقرر انجازها في اواخر عام ١٩٧٧، هو التحرّي عن مدى التقيد في مرحلة التنفيذ بالنهج المتكامل للانماء . وألقى في الدورة التدريبية الاقليمية التي رعتها منظمة الاغذية والزراعة (المشار اليها في الفقرة ٩١) اربع محاضرات اعدتها الشعبة حول مواضيع تتناول الارشاد الزراعي .

٩٦- وأعدت الشعبة تقريرا عن التدريب والبحث في سبيل الانماء الاجتماعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، كجزء من اعمال التحضير للمركز الاقليمي المعنى بشؤون الانماء الاجتماعي .

٩٧- وشاركت الشعبة في اجتماع الفريق العامل المعنى بهجرة الموظفين المدرّبين الذى انعقد في جنيف في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦، وفي المؤتمر العالمي الرابع لعلم الاجتماع الريفي الذى انعقد في تورين، بولندا في آب/اغسطس ١٩٧٦ .

٩٨- وقدمت الشعبة خدمات استشارية الى حكومة دولة البحرين بشأن صياغة مشروع لدراسة احتياجات الاطفال والشباب، والى حكومة الجمهورية العراقية بشأن الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية لنشر التعليم على المستوى القومي، والى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن تخطيط المركز الذى انشئ حديثا لانماء المجتمعات في عمّان . وجرى اعداد مشروع رائد للتدريب والبحث وتأمين الخدمات للمجتمعات . كذلك قدمت خدمات استشارية الى حكومة سلطنة عمان في مجال صياغة وتنفيذ برنامج رائد لانماء المجتمعات، وذلك بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة، وكذلك في مجال مراجعة المناهج التعليمية الخاصة بالمدارس الابتدائية، والى حكومة دولة قطر بشأن طرق تحسين الخدمات الاجتماعية في البلد والى جعل العاملين المختصين في المجال الاجتماعي يدركون كل الادراك الاحتياجات الثقافية المحلية، وكذلك بشأن دور الدراسات الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في بلدان الخليج، وتدعيم الخطط الانمائية، والى حكومة المملكة العربية السعودية بشأن الحاجة الى انشاء مراكز خاصة بالرعاية اليومية للاطفال الذين لم يبلغوا السن التي تؤهلهم للالتحاق بالمدارس في المراكز الحضرية والى حكومة الجمهورية العربية السورية في المجالات

ذات الاهمية المتعلقة بالمواضيع السكانية ، و بتخطيط الاسرة ، وبمسؤولية الأبوين . كما قدمت خدمات استشارية بشأن تنظيم و تنفيذ برنامجين تدريبيين في مجال الرعاية الاجتماعية . وقدمت خدمات استشارية الى حكومة الامارات العربية المتحدة بشأن التدريس في حلقة دراسية تدريبية اقليمية تتعلق بالتخطيط الاجتماعي لدول الخليج . وقد تولّت تنظيم الحلقة المذكورة الحكومة بالاشتراك مع صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة .

٩٩- كذلك قدمت الخدمات الاستشارية الى المنظمات التالية الاقليمية والمشتركة بين الحكومات : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في مجال اعداد برامج تلفزيونية تعليمية للاطفال ، وتأمين كتب للاطفال ، وكتب تعليمية خاصة بالتعليم اللاحق للدراسة الثانوية وبالتدريب المهني ، وكذلك في مجال تخطيط مشروع جامعة مفتوحة للشعب الفلسطيني ، والى شعبة المساعدة التقنية والدراسات الخاصة ، التابعة للمصرف الدولي ، فيما يتعلق بمشروع المصرف بشأن نشر التعليم في المملكة العربية السعودية ، والى معهد التخطيط العربي في دولة الكويت ، عن طريق اقامة دورة دراسية عن القوى العاملة والتخطيط التعليمي ، وكذلك عن طريق المساعدة في مراجعة المناهج التعليمية في ميدان تخطيط الانماء الاجتماعي ، والى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، عن طريق العضوية في مجلسها الاستشاري . كذلك شاركت الشعبة في الاجتماعات التالية : مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية الافارقة المنعقد في الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، والحلقة الدراسية لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنعقدة في الرياض ، المملكة العربية السعودية برعاية جامعة الدول العربية ، والمؤتمر الثاني لعمداء معاهد الخدمة الاجتماعية في البلدان العربية الذي أكد على اعمال الخدمة الاجتماعية الانمائية ، والحلقة الدراسية لفريق الخبراء العرب المنعقدة في الكويت حول مشاكل الشباب والطلاب والمنقطعين عن الدراسة في البلدان العربية .

١٠٠- وفي اطار برنامج الاستيطان البشري بدأت الشعبة دراسة تتناول تقييم التمويل الاسكاني في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع الاشارة بصورة خاصة الى الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية .

١٠١- وجرى اعداد وثيقة مشروع لاقامة مؤسسة اقليمية للانماء الحضري في الدول العربية . وجرت مباحثات حول هذا المشروع مع مركز الامم المتحدة للاسكان والبناء والتخطيط وحكومات منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . كذلك جرت مباحثات وأعمال تحضيرية بشأن مشروع الامم المتحدة لتخطيط المدن الكبرى الخاص بمدينة عمان . و يمكن ادراج هذا المشروع في مشروع آخر أوسع نطاقا يشمل المساعدة الثنائية المقدمة الى المملكة الاردنية الهاشمية .

١٠٢- و بناء على طلب حكومة لبنان جرى تقديم المساعدة بشأن انشطة الاعمار في مجال الاسكان والبناء والتخطيط . ومن المتوقع ان تستمر هذه المساعدة خلال عام ١٩٧٧ .

حاء : وحدة الاحصاءات

١٠٣- في اطار برنامج الاحصاءات ، بدأت الوحدة نشاطها المتعلق باعداد " دراسة للدخل الفعلي المقارن في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " (٤/٣/١) و " تكاليف المعيشة المقارنة في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " (٤/٣/٢) .

١٠٤- ونظرا للاهمية التي تتسم بها هذه الانشطة ، وعلى الرغم من قلة الاعتمادات المتوفرة ، تابعت الوحدة الدراسة التمهيدية عن الاسعار ، التي كانت قد بدأتها في وقت سابق والتي تعتبر ذات اهمية اساسية لهذه الانشطة . وبعد العمق في دراسة الحسابات القومية والاحصاءات المتعلقة بالاسعار لدى الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، لوحظت ظاهرة خاصة مميّزة لدى تلك الدول . اذ ان بنيتها الاقتصادية وازدهارها يعتمدان ، الى اوسع حد ، على مستوى اسعار صادراتها كما يعتمد استهلاكها الى حد كبير على وارداتها . ففي بعض بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تكاد تمثّل الصادرات ١٠٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي بينما تمثل الواردات نسبة مئوية مرتفعة للغاية من الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص . وتعتمد معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا على استيراد المواد الغذائية ، ودرجة هذا الاعتماد في ارتفاع مطّرد نظرا لارتفاع مستوى المعيشة . وهكذا ، يحكم اقتصاد هذه البلدان عاملان متضاربان هما اسعار الواردات واسعار الصادرات . وهذان العاملان ، ولا سيما الاخير منهما ، يلعبان ايضا دورا كبيرا في تقرير اسعار المنتجات المحلية .

١٠٥- ان الارتفاع الهائل للاسعار في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا خلال السنوات القليلة الماضية ، واثره المقابل على حجم تقديرات الناتج المحلي الاجمالي قد جعلا المقارنات التقليدية ، التي تجرى من حين لآخر ، للنواتج المحلية الاجمالية لاى من البلدان ، من اجل تقييم النمو الاقتصادي ، مضللة كل التضليل . كما ان استخدام هذه التقديرات لاجراء مقارنات بين بلد وآخر كان اكثر تضليلا ايضا اذ ان المشكلة تزداد تعقيدا من جرّاء استخدام معدلات الصرف الرسمية التي لا تعكس عادة القوى الشرائية النسبية للعملات ، لدى تحويل التقديرات من عملة الى اخرى .

١٠٦- وبالاضافة الى ذلك ، ان الارتفاع الهائل للاسعار في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي تتألف اغلبية سكانها بشكل تقليدي من مزارعين وعمّال وموظفين قد دفع العديد من الحكومات الى التدخل عن طريق تثبيت اسعار السلع الغذائية الاساسية والبنزين . وهكذا ، رصد قسم لا بأس به من ميزانياتها للاعانات ، وفقدت الاسعار معناها . ونظرا لنقص الدراسات الوافية عن الاسعار وعن اثر تقلباتها ، اعتمدت الحكومات سياسات اقتصادية مرتجلة غير مخططة ذات آثار غير مرغوب فيها .

١٠٧- تتطلب هذه الحالة وضع نظام منسّق ومخطط بعناية للاحصاءات المتعلقة بالاسعار والكميّات الى جانب نظام للمقارنات الدقيقة لدرجة معقولة ، والتي تتناول الاختلافات بين البلدان في الانتاج وموارد الدخل والقوة الشرائية للعملات . ان وحدة الاحصاءات ، سعيا منها الى مساعدة الدول الاعضاء على اعتماد سياسات سليمة بشأن الاسعار ، والحصول على مقارنات دولية للناتج الفعلي والقوة الشرائية ، عاكفة الآن على وضع مسوّدة دراسة سترفع الى ادارات الاحصاءات القومية لدى الدول الاعضاء لابداء الملاحظات والاقتراحات بشأنها . وعنوان الدراسة هو "نحو نظام متكامل للاحصاءات المتعلقة بالاسعار والكميات ونظام للمقارنات الدولية للناتج الاجمالي والقوة الشرائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " .

١٠٨- و سوف تسهم الدراسة في النشاطين المذكورين اعلاه والواردين في برنامج العمل عن طريق تقديم خلاصة عن " نظام المقارنات الدولية للناتج الاجمالي والقوة الشرائية " . وكان هذا النظام قد طبّق من قبل مشروع الامم المتحدة للمقارنة الدولية الذى شمل ، في مرحلته الثانية ، عشرة بلدان من قارات مختلفة والذى انتقل الى المرحلة الثالثة موسّعا مدى شموله الجغرافي باضافة بلدان اخرى الى الدراسة . وقد وقع الاختيار على الجمهورية العربية السورية لتكون من بين المجموعة المختارة من البلدان المشمولة بهذه المرحلة .

١٠٩- و سوف تقوم الدراسة ، الى جانب اسهامها في النشاطين الآنفي الذكر ، بتقييم الاحصاءات المتوفرة للاسعار والكميات ومدى شمولها في كل من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، و باقتراح التغييرات والتحسينات الضرورية بعد اعتماد المبادئ التي ينطوى عليها نظام الاحصاءات المتعلقة بالاسعار والكميات . وهكذا ، تكون هذه الدراسة ايضا انجازا جزئيا للنشاط المذكور في الفقرة ١١٠ التالية .

١١٠- لقد قدمت المساعدة الى عدة بلدان اعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال تنفيذ نظام الامم المتحدة للحسابات القومية . فقد ساعدت وحدة الاحصاءات في وضع الحسابات القومية للجمهورية العربية السورية لسنة ١٩٧٤ وفي اقامة ميزان السلع والخدمات (امداد السلع والخدمات وتصريفها) لـ ١٥٠٠ مجموعة من السلع الاساسية . كما قدمت المساعدة في مجال مراجعة الحسابات القومية للجمهورية العربية اليمنية ووضع حساب الدخل القومي بالاسعار الجارية والثابتة للفترة الممتدة من ١٩٦٩/١٩٧٠ الى ١٩٧٥/١٩٧٦ . وفضلا عن ذلك ، تقوم وحدة الاحصاءات منذ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦ بالتعاون مع قسم الحسابات القومية في ادارة الاحصاءات في المملكة الاردنية الهاشمية في مجال ادخال نظام الحسابات القومية الجديد الى المملكة ، باجراء الحسابات القومية للضفة الشرقية من نهر الاردن لسنة ١٩٧٥ في اطار نظام الحسابات القومية الجديد . و سوف يستمر هذا النشاط ويشمل مزيدا من السنين .

١١١- واستؤنف العمل في عمّان ، في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦ ، في مجال اعداد الخلاصة الاحصائية السنوية للعالم العربي . و بما ان هذا النشاط يعتمد اعتمادا واسعا على المنشورات الاحصائية القومية والدولية المتوفرة عادة في مكتبة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، فقد أعيق العمل

كثيرا في هذا المجال لان ما تحوزه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عمّان من منشورات احصائية قليل جدا . و فضلا عن ذلك ،لم تتلق الوحدة المعلومات الاحصائية عن بعض البلدان العربية الافريقية من اللجنة الاقتصادية لافريقيا التي كانت تنسّق معها هذا النشاط .

١١٢- في ضوء ما تقدم ، فان مسوّدة المجلّد الاول من العدد الاول للخلاصة ستكون وحدها جاهزة في موعد الدورة الرابعة للجنة . اما الضيغة النهائية فستنشر في وقت لاحق من السنة بعد دراسة الملاحظات والاقتراحات الواردة من الدول الاعضاء والمؤسسات الاقليمية والشعب الاساسية لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،وادراجها في صلب الخلاصة . ان المجلد الاول عبارة عن خلاصة قطرية احصائية للعالم العربي ،في حين ان المجلد الثاني ، الذى يتوقع ان يكون جاهزا في اواخر هذا العام، عبارة عن خلاصة قطاعية اقليمية تتناول جميع قطاعات الاقتصاد .

١١٣- وبعد التشاور مع الصندوق العربي ،ستشمل الخلاصة العالم العربي بأجمعه ، و تتضمن مؤشرات للطاقة والسلع الاولية ،والصناعة ، والبناء ،والتجارة الدولية ،والاسعار والمالية ،والحسابات القومية ،والاسكان ،والعمالة ، والتعليم، والصحة ، والسكان .

١١٤- ان الاعمال التحضيرية لاجتماع الفريق العامل المعنى بحسابات الانتاج ،وميزان السلع وتحليل المدخلات - المخرجات بالاسعار الجارية والثابتة هي في طور الانجاز . ويهدف اجتماع الفريق العامل الذى سيعقد في عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ،من ١٥ الى ١٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧ ،الى مساعدة المحاسبين القوميين للدول الاعضاء على مراجعة حالة المحاسبة القومية في بلدان المنطقة ،ودراسة طبيعة الانتاج والاستهلاك وحسابات وجداول تشكيل رأس المال في اطار نظام الحسابات القومية ،ومناقشة تجميع الحسابات والجداول بالاسعار الجارية . اما الهدف البعيد المدى فهو تزويد الدول الاعضاء في اللجنة بالاداة الضرورية لتوضيح العديد من مشاكل التخطيط الانمائي . و بوجه خاص ،ستقدم المساعدة في سبيل الحصول على معلومات مفيدة عن كيفية اقامة توازن بين الموارد المتوفرة واستخدامها ، وفي سبيل اقامة نمو متوازن في جميع قطاعات الاقتصاد .

و سوف يعنى الفريق العامل ،بالدرجة الاولى ،بالامور الثلاثة التالية :

١- نطاق وهيكل نظام الامم المتحدة للحسابات القومية .

٢- تشكيل وتجميع حسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي وتشكيل رأس المال في اطار نظام الحسابات القومي بالاسعار الجارية .

٣- التجربة القطرية (الممارسات والصعوبات والمشاكل والحلول) في وضع الحسابات المذكورة في الفقرة (٢) السابقة في حالة :

(أ) الزراعة ،والنشاط الصناعي ،والتجارات والخدمات التوزيعية ،
(ب) الانتاج غير المسوّق ،
(ج) القطاع العام : المنشآت والشركات العامة والخدمات الحكومية .

وقد دعيت الدول الاعضاء الى الاشتراك والى اعداد " الدراسات القطرية "، كما طلب من خبراء استشاريين ايضا اعداد دراسات عن تجربة بعض بلدان المنطقة ،التي طبّقت نظام الحسابات القومية . وطلب من منظمة الاغذية والزراعة ان تقدّم دراسة بينما يقوم مكتب الامم المتحدة الاحصائي باعداد دراسة اخرى . وتعكف وحدة الاحصاءات على اعداد دراسة تتناول بحث التجربة الاقليمية في وضع حسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي وتشكيل رأس المال بالاسعار الجارية ،ومناقشة المشاكل والصعوبات المصادفة ،واقتراح الحلول بشأنها .

طاء : وحدة التعاون التقني

١١٥- على الرغم من الاحداث في لبنان اثناء عام ١٩٧٦ ،استمرت وحدة التعاون التقني في تقديم المساعدة التقنية والخدمات المساندة الى بلدان المنطقة وللمشاريع التي عهد الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتنفيذها . وقد توقفت مساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي الى اثنين من هذه المشاريع ،وهما مشروع المساعدة في التخطيط الانمائي وتنفيذ الخطط الانمائية (بغداد) ابتداء من شهر تموز/ يوليو ١٩٧٦ ،ومشروع معهد التخطيط للانماء الاقتصادي والاجتماعي (دمشق) ابتداء من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ . ويجري الان اعداد تقرير نهائي عن كل من هذين المشروعين ،وسيتم انجازهما في وقت قريب .

١١٦- وانتهت في شهر آب/ اغسطس ١٩٧٦ المرحلة الاولى من المساعدة التي يقدمها برنامج الامم المتحدة الانمائي لمعهد التخطيط العربي ، الكويت . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ اوفدت الى الكويت بعثة تقييم مشتركة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والامانة العامة للامم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد اشتركت وحدة التعاون التقني في هذه البعثة باسم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وأوصت بعثة التقييم هذه باستمرار مساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي لمعهد التخطيط العربي لفترة خمس سنوات جديدة . ونظرا للصعوبات المالية التي يواجهها برنامج الامم المتحدة الانمائي في الوقت الراهن ،امكن التوصل الى ترتيب بين المعهد وبين البرنامج تمدد بمقتضاه المساعدة التي يقدمها هذا الاخير لنهاية شهر حزيران / يونيو من عام ١٩٧٧ ،بانتظار اجراء مباحثات لتقديم مساعدة اضافية حتى نهاية شهر حزيران / يونيو من عام ١٩٨١ . والعلاقة القائمة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبين معهد التخطيط ناشئة عن المساعدة التي يقدمها برنامج الامم المتحدة الانمائي نيابة عن الامانة العام للامم المتحدة اثناء المرحلة الاولى من تشغيل المشروع . وبتلك الصفة اصبحت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عضوا في مجلس امناء المعهد . وقد اوصى هذا المجلس اثناء اجتماعه في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ بان تستمر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورها كوكالة منفذة للمرحلة الثانية من مساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي للمعهد ،اى اثناء فترة ١٩٧٧- ١٩٨١ .

١١٧- وتحظى مسألة اضطلاع اللجان الاقليمية بدور الوكالات المنفذة للمشاريع الاقليمية بالمزيد من الدعم. وقد اتخذت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عدة قرارات بشأن هذا الموضوع كان آخرها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٤٣ (د-٦١)، وبصفة أعم سبل ووسائل تعزيز الامانات التنفيذية للجان الاقليمية. الا ان هذه القضية لم يتم الفصل بها بعد بصفة نهائية، لذلك يسرعى اهتمام حكومات منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى أهمية هذا الموضوع لكي تتخذ اى عمل ترتأيه على مستوى اللجنة ومن خلال ممثليها لدى هيئات الامم المتحدة الاخرى، لا سيما لدى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي، والجمعية العامة للامم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالاضافة الى ذلك ينبغي معالجة هذه المسالة على المستوى القومي طالما ان الحكومات التي تشترك في مشروع اقليمي تكون ايضا اطرافا في القرار المتعلق بتعيين الوكالة المنفذة لهذا المشروع. وهكذا فان المعهد الاقليمي للتدريب والبحث في بغداد، انشئ في عام ١٩٧٦، وعينت الامانة العامة للامم المتحدة في نيويورك وكالة منفذة له. وتجرى مباحثات بين اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا والامانه العامة للامم المتحدة بشأن اناطة مسؤولية تنفيذ مشروع المساعدة لهذا المعهد الى اللجنة. ولا بد من معرفة وجهات نظر الحكومات المشتركة في المشروع بهذا الشأن. وتمشيا مع سياسة التعاون مع المؤسسات الاقليمية، تستجيب اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ايجابيا الى طلبات المعهد للمساعدة. وقد قدمت الى المعهد خدمات مستشارها الاقليمي في الاحصاء لفترة شهرين ابتداء من ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٧.

١١٨- ما زال برنامج المالية العامة والادارة يقدم الخدمات التدريبية والاستشارية الى البلدان الثلاثة المستفيدة، وهي سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية. وكانت وحدة التعاون التقني على اتصال مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومع مكتب التعاون التقني التابع للامم المتحدة، عملا بقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٢٦ (د-٣) المؤرخ في ١٤ ايار/مايو ١٩٧٦ بشأن امكانية الحصول على الاموال الكافية من برنامج الامم المتحدة الانمائي لضمان استمرار البرنامج في تقديم خدماته الى البلدان الانفة الذكر. ولكن مباحثاتنا مع برنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن هذه المسألة لم تسفر عن النتائج المرجوة. وقد اخبرنا برنامج الامم المتحدة الانمائي (اى المكتب الخاص باوروبا والبحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط) أنه نظرا للمصاعب المالية التي يواجهها، ولان المالية العامة ليست في عداد أولويات البرامج الاقليمية لفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١، لن يتمكن البرنامج من تقديم المساعدة لهذا المشروع. ومن جهة اخرى، أبدى مكتب التعاون التقني التابع للامم المتحدة استعداده للابقاء على مساعدته السنوية البالغة ٢٠٠٠٠٠ دولار امريكي من الميزانية العادية لعام ١٩٧٧ دون ان يعد بشيء بالنسبة للسنوات المقبلة. ان مساعدة الامم المتحدة مشكورة ولكنها غير أكيدة بالنسبة للمستقبل. لذلك تعرض هذه المسألة على الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لكي تبادر الى اتخاذ التدابير المناسبة.

١١٩- ما زالت الخدمات الاستشارية تشكل جانبا هاما من المساعدة التقنية المباشرة المقدمة الى بلدان المنطقة . وقد أثبتت التجربة انه مع الاختيار الموفق للخبراء الاستشاريين ولميادين النشاط ، يمكن لهذا النوع من المساعدة ان يكون بالغ الفعالية من حيث الاسهام في حل المشاكل المحددة . اما الخدمات التي قدمت اثناء الفترة المستعرضة ، فقد وصفت في نطاق استعراض اداء مختلف الشعب الاساسية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ومع ذلك تجدر الاشارة هنا الى وجود خبراء استشاريين اقليميين لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الميادين التالية : انماء الموارد البشرية (السيد حامد عمار) ، الاحصاءات والحسابات القومية (السيد عادل الماقل ، الذى استقدم في شهر شباط/فبراير ١٩٧٧) ، انماء النقل والمواصلات (السيد تران لي كوانغ) ، احصاءات السكان (السيد محمد حنيف خان) ، الجوانب الاجتماعية للسياسات السكانية (السيد علي فؤاد احمد) ، صياغة المشاريع الصناعية وتقييمها (السيد طارق الخضيرى) .

١٢٠- وثمة وظائف شاغرة لخبراء استشاريين اقليميين يتم البحث عن مرشحين لها في المجالات التالية : التخطيط الانمائي ، والمالية العامة والادارة ، والاحصاء ، وانماء المرافئ والموانئ ، وصياغة المشاريع الزراعية وتقييمها ، والديمغرافيا .